الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٧
الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الأمين العام قدم تقريره إلى الجمعية العامة في الجلسة العامة الرابعة التي عقدت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

السيد تيلو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): عندما عرض الأمين العام، كوفي عنان، تقريره على الجمعية العامة يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر، طلب إلى الدول الأعضاء أن تتفهم السبب في قراره بأن يتناول مسؤوليات الأمم المتحدة في القرن المقبل في ضوء التطورات الخطيرة التي حدثت في العام الماضي. وهذا هو السبب في أن وفد المكسيك يود في هذه المناسبة أن يقصر تعقيباته على بيان الأمين العام إلى الجمعية.

من المؤكد أن تقرير الأمين العام في هذه السنة غطى مواضيع عديدة مختلفة تتصل بحياة منظمتنا، ولكن مغزى نهجه هذا يستحق اهتماما خاصا. وسيشير وفد المكسيك إلى مختلف القضايا التي شملها التقرير لدى نظرها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة أثناء هذه الدورة.

أكد الأمين العام أنه يعرب عن شواغله في سياق واجبه الأسمى ألا وهو استعادة الدور الذي يحق للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وقد تحدى الدول الأعضاء أن تستخلص معنى من عناصر التلاقي والتعارض في عالم اليوم والمتطلبات التي تفرضها على منظمتنا. ويبدو أن السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو: ما هي المعايير التي ينبغي تطبيقها لاستخدام القوة في القرن الحادي والعشرين؟

ومنظمتنا، يقينا، مرت بأوقات سارة وأوقات تعيسة - وكان بعضها مأساويا في بعض الأحيان. وكان آخرها مصدر شواغل الأمين العام ومحور تعليقاته.

لقد قالت المكسيك دوما - وقلناه مرة أخرى هذا العام في المناقشة العامة - أنها فخورة بتوجهها المتعدد الأطراف الذي كان خلاصة تاريخها واقتناعها وتجاربها. والأمم المتحدة كانت دوما في نظرنا المحفل المثالي الذي نقترح فيه الحلول التي ستمكننا من التغلب على التحديات التي تواجهنا جميعا، ونتفق فيه على هذه الحلول وننفذها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86051
9986051

ولا شك أن شبح الحرب كان يحوم فوق رؤوس واضعي ميثاق سان فرانسيسكو، بيد أننا يجب أن نحترم خيال أجدادنا المؤسسين ومناظيرهم الرفيعة وبُعد نظرهم. وبدون ميثاق سان فرانسيسكو هل كان من الممكن اليوم وضع هيكل مؤسسي بوسعه - مهما كانت أوجه قصوره وعيوبه - أن ينظم أنشطتنا وعلاقاتنا في مجالات الصحة والطفل والتعليم والبيئة والمالية والتجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارب الإنسانية الكثيرة الأخرى؟ ورغم أن المنظمة ليست بالقوة التي كان يرغب الكثير منا بأن تكون عليها، وعلى الرغم من أنه ربما تكون هناك سحب عاصفية في الأفق، ألم تكن هذه المنظمة عاملا حاسما لمدة ٥٤ سنة في منع نشوب محرقة نووية؟

أليست حقيقة أن ١٨٨ عضوا ممثلين في هذه القاعة - أي بزيادة ١٣٧ عضوا عن عدد الأعضاء المؤسسين - تجسد أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة الجديرة بالملاحظة، ألا وهي عملية إنهاء الاستعمار؟ وهل يستطيع أي شخص أن ينكر أن ذلك كان ممكنا بفضل الاعتراف غير المشكوك فيه بمبادئ سيادة الشعوب وتقريرها لمصيرها؟ ألم تنظم الأمم المتحدة وتلطف الانتقال المعقد في العلاقات الدولية في نهاية الحرب الباردة؟ ألم توفر المنظمة محفلا رائعا للعمل سويا على تصور ووضع خطة جديدة تشمل الشواغل السياسية القديمة والجديدة على السواء وينفذ فيه تحسينا نوعيا وكميا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

وتلك ليست سوى بعض أسباب دعم المكسيك الثابت لأغراض ومبادئ وأحكام ميثاق سان فرانسيسكو والتزام بلدي الذي لا يتزعزع بالأمم المتحدة.

وإنني أدلي بهذه التعليقات لأن المكسيك على اقتناع بأنه لا يمكن، ولا يجب، تنفيذ أي تحليل أو دراسة لآفاق العمل الجماعي للمنظمة بطريقة مجزأة. والواقع أن استخدام القوة يقع في مركز النظام الأمني الموضوع في عام ١٩٤٥. ولكن الأمم المتحدة اليوم، والشبكة المؤسسية التي بنيناها حولها والنتائج التي استطعنا تحقيقها - مهما كانت أوجه القصور والفشل - فإنها تشكل تراثا نملكه جميعا، ومفيد لنا جميعا ونحن جميعا مسؤولون عنها.

وفي بحثنا عن ردود على تحديات الوقت الحاضر، وفي رسمنا لآفاق العمل المستقبلي، يجب أن نراعي من أين أتينا وماذا حققنا. كما يجب أن نكون على وعي تام بنتائج قراراتنا وما ترتبه من آثار. والتراث الذي أشرت إليه توا هو أيضا جزء من اهتمامنا المشترك.

وفي بيانها أثناء المناقشة العامة، قالت وزيرة الشؤون الخارجية في المكسيك، السيدة روزاريو غرين ما يلي:

"ونحن نلاحظ بقلق متزايد أن الصراعات، بدلا من أن تختفي، تعددت وتغير طابعها كنتيجة لإعادة توزيع القوى في الساحة الدولية. واليوم نرى هذه المواجهات المنتشرة دوما هي مواجهات داخلية إلى حد كبير، وتفرض تحديات ضخمة على منظمة أقيمت لحل النزاعات بين الدول. إننا لا نزال نفتقر إلى مهام واضحة واتفاق محدد في الرأي على كيفية معالجة هذه الأمور. وهذا في كثير من الأحيان يفرق بيننا، ليس فيما يتعلق بالهدف النهائي وهو السلام - وإنما فيما يتعلق بوسائل تحقيقه. وفي ضوء عدم توفر تعاهد سياسي جديد يحظى بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة، ستواصل المكسيك التمسك بالرأي القائل بأن البحث عن حلول للصراعات، سواء كانت داخلية أو دولية، يجب أن يكون متفقا مع ميثاق سان فرانسيسكو نصا وروحا. إن مبادئه لا يمكن أن تخضع لتفسيرات تختلف مع الظروف أو للأهواء منفردة. ولا يمكننا أن نسمح لسلطة أو مشروعية المنظمة أن تضار. ولا يمكننا أن نقبل أعمالا تتناقض تناقضا صريحا مع ما اعتزمه المؤسسون، وتضعف حقوق مجتمع الدول.

"إن المكسيك ترى دائما أن استخدام القوة، حتى وإن دفعت إليه دوافع إنسانية سامية، ليس حلا؛ بل على العكس من ذلك فإنه يولّد المزيد من عدم الاستقرار، والشك والعنف. لكن بلدي تمسك بضبط النفس عندما تصرف مجلس الأمن في امتثال تام للفصل السابع من الميثاق. وحتى مع ذلك، تؤكد الحكومة المكسيكية مجددا قيمة التسوية السلمية للنزاعات وترفض رفضا قاطعا وجود حق مزعوم في التدخل، وعلى وجه الخصوص عندما يدعى خارج إطار القانون الدولي.

"هذا واحد من أكثر التحديات إلحاحا، التي يجب أن نواجهها ونحن نتحرك قُدما نحو الألفية الجديدة. وبشكل أساسي، نحن نسعى إلى إعطاء الأمم المتحدة الدعم السياسي الذي يمكنها من

مواجهة التهديدات الجديدة للسلم والأمن بما يتفق مع الأفكار التي استلهمها واضعو ميثاق سان فرانسيسكو. وإذا فشلنا، فإننا نخاطر بالقضاء على أدوات التفاوض الدولية وبعمل ما نريد بالتحديد تجنبه: وهو إضعاف المنظمة". (انظر A/54/PV.11)

ولقد ذكّرنا الأمين العام بأن ديباجة الميثاق تذكر "ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة". ويبدو أن التحدي الذي وضعه الأمين العام أمامنا تضرب جذوره فيما يسميه إعادة تعريف السيادة والدولة السيادية كنتيجة لانتهاء الحرب الباردة وقوى العولمة والتعاون الدولي، ومن ثم إعادة تعريف العلاقات بين الدولة والفرد.

وإن أي مناقشة متعمقة لهذه الموضوعات، التي تشكل بلا ريب جزءا من الاهتمام والتفكير المعاصرين، نأخذ وقتا أطول بكثير مما خصص لدورة الجمعية العامة برمتها. وكما ذكر وزير خارجية سنغافورة فإن إعادة تصور نفس فكرة الحكومة والدولة تتطلب تغييرا كاملا للاتجاه الذهني عن طريق القوي والضعيف. وأضاف أن ذلك سيكون صعبا ومؤلما تحقيقه.

وأتجرأ بأن أضيف أنه يوجد هنا في هذه الغرفة ممثلون لديهم على الأقل ١٨٨ تفسيرا لهذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة.

ووفد المكسيك، يعرب عن تقديره لما يتحلى به الأمين العام من أمانة ذهنية وشجاعة تجليا في البيان الذي ألقاه في ٢٠ أيلول/سبتمبر (A/54/PV.4). ونحن نؤيد تمام التأييد الهدف الواضح وراء بيانه: فقد أعاد إلى المنظمة المكانة التي تليق بها في الألفية الجديدة.

وفي بيانه، وجه الأمين العام إلينا خمسة أسئلة هي: ما هي المصلحة المشتركة؟ من ذا الذي يحددها؟ ومن ذا الذي يدافع عنها؟ وبأي سلطة؟ وبأي وسائل؟

وهي في الواقع أسئلة "بالغة الأهمية" كما أوضح الأمين العام هو نفسه. وهكذا فإنها تتطلب اهتماما ودراسة دقيقين. ورغم أنني أشرت على وجه التحديد طوال البيان الذي ألقيته هنا اليوم، إلى هذه الأسئلة نرى أن أهميتها تدعونا إلى التفكير بشكل دقيق وموضوعي ومسؤول. وبهذه الروح، طلب وزير الشؤون الخارجية إلى كل الدول الأعضاء البدء بتنفيذ عملية تفكير جماعي لكي نتمكن من تصحيح العلاقة غير المتكافئة بين الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات وقدرة منظمتنا على الاستجابة لها.

ومن هنا، يتضح أن حكومة المكسيك ترى أن مصلحتنا المشتركة تملي علينا الإجابة على أسئلة الأمين العام: فإن الاستجابة إلى تحدي الأمين العام ليس مسؤولية شخص بمفرده أو مسؤولية دولة بمفردها، أو مسؤولية ٥ دول أو ١٥ دولة، إنها مسؤولية كل الدول الأعضاء، وبالنسبة إلى المكسيك فهي ضرورة مطلقة، وواجب من واجبات الجمعية العامة وحدها وعلى وجه الحصر.

وإذ نقف على عتبة الألفية الجديدة، ينبغي أن تستند مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها وسلطتها الأخلاقية والأدبية على مبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية التي ستظل تشكل إحدى دعائم المدنية في العصر الحديث. والمساواة القانونية بين الدول تعني ضمنا القضاء على الامتيازات المطلقة أو الحد منها على أضعف الإيمان. وهي تعني أيضا وبوضوح، التسليم بأمانة بأن الاهتمام أو الإغراء لأغراض السيطرة أو الإخضاع من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ينبغي أن يستعاض عنه عن طريق إقامة علاقات تستند إلى العقل والتعددية داخل إطار القواعد المتفق عليها دوليا، وهو ما يعني التقيد الكامل ودون انتقائية، بالحقوق والالتزامات التي يفوضها القانون الدولي.

والعدالة تتطلب منا أن تلتزم التزاما شديدا بالتعاون الدولي. ولدى المجتمع الإنساني اليوم لديه كل الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لسكان هذا الكوكب وينبغي له أن يستخدمها لهذا الغرض.

يوضح التاريخ أن الحاجة والعوز الشديدين يشكلان أخصب تربة لنشوب الصراعات. ويقول الأمين العام - ونتفق نحن هنا معه في الرأي تماما - إن تكلفة الإصلاح تزيد دائما عن تكلفة الوقاية. إن التعاون الدولي في مجال التنمية إنما هو لمصلحة الجميع. إن الكل لا يرى إلا الأمد القصير. وفي رسالة الرئيس زيديلو التي وجهها بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قال ما يلي:

"لا يمكن الفصل بين السلم والتنمية أو بين الأمن والرخاء. وببذر بذور التنمية سنجني محصول السلام."

وفي بلداننا ينبغي أن نسعى إلى الديمقراطية بوصفها أحد الأمثلة العليا لأغراض الحياة. وفي الوقت ذاته، بينما يصبح العالم أكثر تكافلا وعولمة، ينبغي أن تسود المبادئ الأساسية الأدبية والأخلاقية للديمقراطية العلاقات داخل المجتمع الدولي الذي يعتبر نفسه متمدنا، وعليه بالتالي أن يمتنع عن فرض نماذج موحدة أو مدارك واحدة على الجميع.

إننا إذ نقف عند مفترق طرق، علينا أن نحدد ما إذا كانت منظمتنا ستسير قدما بقوة العقل أو بمنطق القوة. وعلى أي حال، اسمحوا لي مرة أخرى أن أقتبس من بيان وزير خارجيتنا:

"وإذا كانت الأحداث الجارية على المسرح العالمي تجرفنا، فلا بد لنا من تدعيم إطار عملنا. إذا كان من الضروري إصلاح منظمتنا لكي نضمن فعالية أدائها، فلنفعل ذلك. ولكن، لنفعل ذلك بأسلوب جماعي، مع احترام المبدأ القانوني المتعلق بالمساواة بين الدول. فلا نسمح لهذه المنظمة بأن تفقد هيبتها أو نفوذها. ولن تتقاعس المكسيك عن التزامها بنص ميثاق سان فرانسيسكو وروحه. بل على العكس من ذلك، فإنها ستشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى ضمان حيوية الأمم المتحدة لكي تبني عالما أفضل من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة". (A/54/PV.11)

إن المكسيك على قناعة بأن الحوار هو أفضل أداة في العلاقات الدولية. ونحن على قناعة أن إذا ما تطرق الحوار لمستقبل منظمتنا يجب أن يشارك فيه الجميع. ومن ثم، يرجوكم وفد بلادي يا سيدي، بوصفكم رئيسا للجمعية، البدء بالمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن أفضل ما يمكن توفره من آليات لأغراض تفكيرنا الجماعي في الطرق التي تمكّن الجمعية من تنظيم نفسها لكي تستجيب إلى تحديات الأمين العام وأسئلته.

إن أهمية أسئلة الأمين العام وآثارها ونتائجها تدعو إلى قيامنا بتبادل أولي للآراء بشأن كيفية تناول هذه التحديات. وإننا، يا سيدي، لعظيمو الثقة في أنكم ستتمكنون من توجيه هذه العملية الحاسمة بما لكم من حكمة وقدرات قيادية.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، أن أشكر الأمين العام ومعاونيه على هذا التقرير الشامل. لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا ضخمة لمواجهة تحديات السنة الماضية والواقع أن المشاكل كانت عديدة وخطيرة على نحو غير عادي. والسنة الماضية التي وصفها الأمين العام بأنها سنة "صاخبة" لم تكن فترة سهلة بأي حال من الأحوال. وبالنيابة عن حكومة بلادي أود أن أعرب عن تقديرنا واحترامنا للمنظمة للعمل الذي أنجز خلال هذه الفترة. ويوفر التقرير دليلا دامغا على أنه لا بد لنا من أن نغير استجابتنا لبعض المشاكل المعقدة المتعددة الجوانب التي ينبغي أن نواجهها.

وضع الأمين العام لمقدمة تقريره عنوان "مواجهة التحدي الإنساني" وقد شهدنا في العام الماضي قدرا غير عادي من الكوارث الطبيعية والحروب وأذكر من بين أمور أخرى الزلازل المأساوية في تركيا واليونان وتايوان التي أودت بحياة الآلاف من الضحايا والدمار الشديد الذي سببه إعصار ميتش في أمريكا الوسطى. وكان أبناء بلدي أكثر حساسية وأسرع استجابة لهذه الكوارث المأساوية. ومع ذلك فإن المعونة الإنسانية التي توفرها ألمانيا وبلدان أخرى كثيرة لا يمكن أن تكون الإجابة الوحيدة. ولذلك نرحب بحقيقة أن التقرير يركز على ضرورة الانتقال من "ثقافة ردود الفعل" إلى "ثقافة الوقاية" ونؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى خلق "ثقافة الوقاية" ليس فقط لمنع الصراعات والكوارث التي من صنع البشر ولكن أيضا لمنع وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث الأخرى التي لها أثر ضار على البيئة.

وحكومة بلادي على أتم استعداد للإسهام في إطار الأمم المتحدة، في تحقيق الهدف الذي توخاه الأمين العام والمتمثل في زيادة ثقافة الوقاية، والواقع أن حكومة بلادي أسهمت بالفعل في اعتماد قرارين بشأن الإنذار المبكر نفذا في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأود أيضا أن أركز على العملية التي أدت إلى انعقاد المؤتمر الخاص بالعقد الدولي المعني بنظم الإنذار المبكر في بوتسدام بألمانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وتضطلع ألمانيا بخطوات أخرى للسير قدما في هذا الطريق.

وبالنسبة للكوارث التي من صنع البشر أود أن أكرر فكرة الأمين العام بأن أفضل استراتيجيات الاتقاء في الأجل الطويل هي المشاركة الواسعة من جانب السكان في السياسات. فالحكم السليم والديمقراطية كما قال الأمين العام "شكل غير عنيف لإدارة الصراعات الداخلية".

لقد تضاعفت مهمة الأمم المتحدة لصون السلم في السنة الماضية أربع مرات. بيد أن ما هو أكثر أهمية أن عمليات صون السلم التقليدية تتطور على نحو متزايد إلى عمليات بناء السلم المعقدة. والأزمة في جنوب البلقان والقائمة الآن في تيمور الشرقية قدمتا للأمم المتحدة تحديا له أبعاد جديدة تماما في مجال صون السلم، كما أن حجم وتعقد العملية الدولية في كوسوفو التي تتعلق أساسا بإقليم كامل دمرته الحرب وحرمت البلاد فيه من سكانها لا يمكن الإقلال من شأنهما.

ومنذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بدأت الأمم المتحدة تثبت قدرتها على الوفاء بالمهام التي أوكلت إليها شريطة أن توفر لها البلدان الأعضاء الأموال اللازمة والأفراد والصلاحية.

وتحاول ألمانيا أن تستجيب لهذا التطور ابتداء في عملية حفظ السلم إلى عملية بناء سلم متعدد الوظائف وأرسلت في جملة أمور محامين وأفراد شرطة من الرجال والنساء ومعلمين إلى البوسنة وكوسوفو وتعتزم ألمانيا أن تساعد بأسلوب مماثل في بعثة الأمم المتحدة الصعبة في تيمور الشرقية، بأن تسهم على سبيل المثال في إنشاء نظام قضائي. وفي غضون يومين سيتولى الجنرال الألماني كلاوس راينهاردت رئاسة قوة الأمم المتحدة في كوسوفو. وهذا يبين أكثر من أي شيء آخر أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بقبول نصيبها من المسؤوليات في جهود السلم الدولية.

وما من شك في أن كوسوفو مثلت تحديا لدور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين وأثبتت حقيقة أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون قوية وملتزمة إلا بقدر قوة والتزام دولها الأعضاء أو بالقدر الذي تسمح به الدول الأعضاء للمنظمة. وفي هذا السياق أدعو الدول الأعضاء ليس فقط إلى أن تدفع دون أية شروط إسهاماتها بالكامل ولكن أن يكون دفع هذه الأنصبة في الوقت المحدد.

ويتطرق الأمين العام بشيء من النقد إلى النهج العام الذي يتخذه مجلس الأمن لمنع وقوع الأزمات. ويعتقد أن المجلس يتردد كثيرا بشأن الدبلوماسية الوقائية ونحن نواجه دائما حالات يمكن فيها للعمل الأكثر حزما والأبعد نظرا من جانب مجلس الأمن أن يؤدي إلى منع حدوث الصراع.

اسمحوا لي في هذه النقطة أن أشير إلى قضية هامة أخرى. يشير الأمين العام في تقريره إلى "التجاهل الصارخ للأعراف الإنسانية" وتحدث عن علاقة التوتر القائمة بين السيادة وعدم التدخل من ناحية، وعالمية حقوق الإنسان من ناحية أخرى. صحيح أن سيادة الدول ستظل دائما المبدأ الموجه في العلاقات الدولية ولكن مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يمكن أن يفسر بأنه يعطي الضوء الأخضر للانتهاك الصارخ للالتزامات الدولية إلى درجة إلحاق الأذى بشعب آخر. وستكون سمعة الأمم المتحدة وقبولها في كفة الميزان إذا لم ينظر إلى المنظمة باعتبارها حاميا ونصيرا لحقوق الإنسان. إننا نشجع ونؤيد أية مناقشات حول كيفية جعل التدخل الإنساني يتسق مع مهمة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن في العالم.

يذكر الأمين العام مجموعة من مقترحات الإصلاح داخل الأمم المتحدة. وتؤيد ألمانيا بقوة جهوده في هذا الصدد فلا يمكن لدولة ما أو مجتمع ما أو لمنظمة ما أن تعيش دون إصلاح مستمر وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تظل فعالة ويعتد بها فيجب عليها أن تلتفت إلى ضرورة إصلاح دائم. ولذلك نرحب بحقيقة أن الأمين العام منذ بداية ولايته يضع إصلاح الأمم المتحدة وفعاليتها على قائمة جدول أعماله.

وفي هذا السياق أود أن أكرر اقتناع بلادي بأن إصلاح مجلس الأمن أمر حيوي وينبغي أن نتمكن من الاعتماد على هيئة تنفيذية فعالة في الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل نيابة عن المجتمع الدولي كله وبتفويض منه.

ومع ذلك فإن إصلاح مجلس الأمن لن يتم بسهولة وفي لحظة. فالمناقشات جارية منذ عدة سنين دون أن تحرز أي تقدم ملحوظ. وسيعتمد النجاح في هذا الصدد على ما تتمتع به الدول الأعضاء من إرادة سياسية وواقعية ومن قناعة بأن إصلاح مجلس الأمن ليس فقط في مصلحة الأمم المتحدة ولكنه أيضا في مصلحة دولها الأعضاء. وقد قدم وزير الخارجية فيشر وعدد كبير من المتحدثين الآخرين في المناقشة العامة هذا العام أفكارا معتدلة في هذا السياق ينبغي أن تناقش أيضا في محافل معتدلة.

يشير الأمين العام في تقريره إلى الجوانب المختلفة للعولمة ومن الصعب أن يتجنب أي منا التعرض لهذه

الظاهرة. فجميعنا يستفيد من مزاياها ولكننا أيضا سنواجه مضارها الكثيرة. وفي وقت مبكر من هذا العام تناولت قمة مجموعة الثمانية في كولون مسائل العولمة. ونتيجة لذلك، تحقق اتفاق بشأن برنامج لتخفيف عبء الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتشاطر ألمانيا قلق الأمين العام إزاء تزايد الأنشطة غير المشروعة عبر حدود الدول. لقد تم إنجاز الكثير في مجال مكافحة الجرائم عبر الوطنية على صعيد الاتحاد الأوروبي. ويمكن استخدام الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمثال - أو نموذج - للجهود الناجحة في مكافحة الأنشطة الإجرامية على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن أملي في أن يستكمل العمل في وضع الصكين القانونيين الخاصين بالإرهاب الدولي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. لقد أيدت ألمانيا دائما إبرام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بالإضافة إلى اتفاقية دولية لقمع تمويل الإرهاب. وفي رأينا أن هاتين الاتفاقيتين تشكلان وسيلة ملائمة لمكافحة المشاكل المرتبطة بالإرهاب.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حث الأمين العام كوفي عنان المجتمع الدولي على عولمة العدالة في عصر العولمة. إن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل - وهنا أقتبس ما يلي من بيان وزير خارجية بلادي أمام هذه الجمعية العامة:

> "قفزة كمية في تطوير القانون الدولي. وأنا أدعو جميع الدول إلى احترام سلامة النظام الأساسي ... والتوقيع عليه والتصديق عليه بسرعة". (A/54/PV.8)

إننا ندرك جميعا أن الفترة التي شملها تقرير الأمين العام كانت فترة صعبة بشكل خاص. ومع هذا فإنني أشك في أن المشاكل التي سيواجهها المجتمع الدولي في فترة الـ ١٢ شهرا القادمة ستكون أقل. بل إن الألفية الجديدة يمكن، على عكس ذلك، أن تجلب معها المزيد من التحديات، مما يزيد من عدم إمكانية الاستغناء عن الأمم المتحدة للتصدي لهذا التطور. لذلك، تؤيد ألمانيا بصدق دعوة الأمين العام إلى تعزيز المنظمة واستحداث أدوات جديدة لمنع نشوب الأزمات. فلنحاول معا، نحن الدول الأعضاء، أن نساعد الأمم المتحدة على أن تركز على نحو أفضل على الوفاء، بالمهام التي ننتظرها.

السيد فالديفييزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إعداد وتقديم التقرير الوارد في الوثيقة A/54/1. خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، أعرب وفد بلادي عن مواقفه، وشارك في مناقشة القضايا التي عولجت في هذه الوثيقة وفي بلورتها. وسنواصل مرة أخرى عرض مواقف وشواغل حكومتنا طوال السنة.

إننا لا نستطيع، مع ذلك، أن نتفادى الاستجابة إلى الأفكار التي عرضها الأمين العام خلال مشاركته في المناقشة العامة التي جرت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، والتي تظهر أيضا في مقدمة التقرير المعروض أمامنا.

إن التحديات الإنسانية التي أشار إليها ترد ضمن الشواغل الأساسية لدولة كولومبيا. وهي تتمثل في نتائج الكوارث الطبيعية، وآخرها الزلزال الذي حدث في أوائل هذا العام في منطقة إنتاج البن في كولومبيا، والذي قتل ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ شخص وألحق أضرارا بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وكذلك الصراع المسلح الذي تسعى حكومة كولومبيا جاهدة إلى حسمه من خلال التوصل إلى تسوية سلمية له.

وكان العام الحالي الذي يقترب من نهايته عام تحديات كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة في كل المجالات التي تمس الحياة اليومية لأية دولة. ومع ذلك فإن التحدي الإنساني، من بين كل هذه التحديات، هو الذي ازداد بصورة تدعو إلى قلق بالغ. وقد تعين على المنظمة أن تستجيب بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمع الدولي، فحولت مع الأسف أموالا إلى موارد العمليات الإنسانية كانت ستخصص للتنمية في ظل الأحوال العادية.

إن المهمة الخاصة بمعالجة التحديات الإنسانية بطريقة متكاملة مسألة تتجاوز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لتلك التحديات. ومن أوجه التناقض الظاهري والإحباط أن زيادة مشاركة المنظمة لن يستتبع بالضرورة وجود تحسين في الظروف الإنسانية العالمية الناجمة عن كوارث طبيعية أو حروب وصراعات مسلحة. فهناك عوامل هيكلية تحد من قدرة المنظمة

ويتعين التغلب عليها بكل الوسائل اللازمة كلما وجدت حالات إنسانية كثيرة المطالب.

وترى كولومبيا أن هناك طريقا واحدا لتحقيق توازن عادل بين العوامل التي تحد من قدرة الأمم المتحدة والمتطلبات العديدة للأزمات الإنسانية، ألا وهو توطيد نظام التعاون الحالي الإيجابي والملتزم مع الحكومات الوطنية المشروعة بهدف إيجاد حلول. وخلافا لعمليات التدخل في الحالات الإنسانية التي يجري تعويض العوامل التي تحد من قدرة الأمم المتحدة بمساعدة مباشرة تقدمها الدول الكبرى، فإن نظام التعاون الذي أشرت إليه سيتطلب من الحكومات الوطنية أن تكون مهتمة وراغبة في المشاركة في اتقاء الأزمات الإنسانية وإيجاد حلول لها. وتستند هذه الفرضية إلى مقدمة منطقية مفادها أن أي عمل إنساني تقوم به الأمم المتحدة يجب أن يكون، كقاعدة عامة، مقبولا للدولة المعنية.

وينبغي أن يكون التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية مستمرا ومستقرا ودؤوبا، وألا يكون قاصرا على الحالات المتأزمة وحدها. وينبغي ألا تضطلع الأمم المتحدة بمهام يمكن أن تكون لها آثار سلبية على العمليات الداخلية كلما حدث تخاذل في الاضطلاع بأنشطة ضرورية للمنظومة. فالفكرة هنا هي إيجاد أنظمة للتعاون وبناء آليات مشتركة لاتخاذ إجراءات قابلة للتكيف مع الظروف الوطنية والإقليمية والمحلية. وإذا أقمنا هذه الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومات فإنه يكون بوسعنا أن نسهم في إنشاء آلية فعالة لتعزيز التماسك الدولي فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، وضمان نجاح استراتيجياتنا لاتقاء الكوارث والصراعات في الأجلين القصير والطويل.

وثمة صعوبة تواجه تقييم عمل المنظمة في اتقاء الأزمات الإنسانية وحلها تنجم عندما يضطلع بهذه العملية على أساس اعتبارات سياسية أو جغرافية. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام عندما يقول إن الاحتياجات الإنسانية ينبغي أن تكون المعيار السليم الوحيد في حل الأزمات الإنسانية. وينبغي أن تكون مكاتب المنظمة وموظفيها ومعداتها وميزانيتها موجهة صوب إنجاز تلك المهمة مع الأخذ بعين الاعتبار الواجب حقيقة أن هناك حكومات مستعدة وملتزمة بأن تكون جزءا من الحل بدلا من أن تكون جزءا من المشكلة.

إننا نفهم أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول لاتقاء الأزمات الإنسانية وحسمها عند حدوثها تكون مشروطة في بعض الأحيان بعدد من البواعث السياسية. إلا أن هذه مخاطرة يجب القيام بها لأنه سيكون من غير المقبول قصر مهمة الأمم المتحدة على القيام بدور تقني يكون محدودا جدا في أحيان كثيرة فيما يتصل بأبعاد بعض الأزمات. إننا نفضل الآليات الأكثر انفتاحا واستنادا إلى المشاركة العامة لعملية اتخاذ القرارات في العمليات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مصدرا قياديا لوضع أهداف محددة. فليكن خيارنا هو القيادة عن طريق عمليات تقريب صحيحة ودقيقة وصارمة، والأهم من كل شيء حسنة التوقيت. ولنجعل العمل الإنساني للمنظمة أكفأ عمل تقوم به. ولنتجنب التعامل مع هذه القضية بطريقة بيروقراطية، ولنضمن، بصفة أخص، أن يكون الباعث المحدد لاستجابة منظومة الأمم المتحدة هو واقع الأزمات الإنسانية وحجمها الحقيقي وليس التنافس الطاحن بين وكالات المنظومة ومؤسساتها.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئة الأمين العام عن تقديمه لنا تقريرا محفزا وشاملا عن أعمال المنظمة. ويتضمن هذا التقرير مسحا عاما للإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة، ولكن الأهم من ذلك، حسبما قال وزير خارجية أيرلندا في بيانه في المناقشة العامة، إن الأمين العام قدم لنا تشخيصا دقيقا للتحديات التي تواجه المنظمة، كما أعطانا مؤشرات لما يلزم القيام به.

ويعطي هذا التقرير الهام حافزا مفيدا لما جرى هذه السنة من مناقشة عامة شديدة التركيز عالج فيها متكلمون كثيرون بعبارات واضحة تثير الفكر غالبا ما أعتقد أنه التحدي الرئيسي الذي ما زال يواجه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، ألا وهو كيفية الاستجابة على أفضل وجه للأزمات السياسية والأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان والأزمات الإنسانية التي تمس أجزاء كبيرة من عالم اليوم. كما يمعن التقرير النظر في الطريقة المثلى لاستحداث استراتيجيات تستهدف توقع مثل هذه الأزمات وإلى اتقائها.

ويلاحظ الأمين العام عن حق أنه لا يزال من المتعين على البيروقراطيات سواء كانت وطنية أو دولية، أن تزيل الحواجز الحائلة دون إقامة ما يلزم من تعاون عبر قطاعي ضروري لنجاح الاتقاء. إلا أنه يجب علينا، أن نشيد بالأمين العام نظرا للإصلاحات التي اضطلع بها ونجح الكثير منها في مجال التعاون عبر القطاعي داخل الأمم المتحدة.

فإذا نظرنا إلى الصراعات التي أشركت فيها الأمم المتحدة بصورة مباشرة، علينا أن نتساءل: هل استخدمت جميع الأدوات المتاحة لنا استخداما تاما. وهل كان من الممكن الحد من نطاق الصراعات وتقليص المآسي الإنسانية التي ترتبت عليها؟ وهذه الأدوات ليست جديدة، ويلقي الأمين العام الضوء عليها في تقريره. ومما يؤسف له أنه في معظم الأحيان يجري تجاهلها أو عدم استخدامها كلها وتترتب على ذلك نتائج نعرفها جميعا كل المعرفة.

وربما كانت أول وأهم هذه الأدوات هي أداة الإشعار المبكر، التي يقول عنها الأمين العام بحق، أنها أداة متفق عليها الآن عالميا باعتبارها شرطا لازما للدبلوماسية الفعالة. وربما كانت هناك حاجة إلى موالاة العمل للمساعدة على تقليل المخاوف من تحول مبادرات الإشعار المبكر إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو اعتبارها انتهاكا للسيادة الوطنية.

وفي هذا الصدد، أحطنا علما وباهتمام بملاحظة الأمين العام الواردة في بيانه، في بداية المناقشة العامة الذي جاء فيه أننا نواجه صعوبات في تطبيق مبادئ الميثاق على عصر جديد، عصر لم تعد فيه مبادئ السيادة التقليدية تماما قادرة على تلبية المطامح المشروعة للشعوب قاطبة في نيل حرياتها الأساسية.

وربما كنا بحاجة إلى تطوير تفكيرنا بشأن أفضل وسيلة لتعزيز آليات الإنذار المبكر. فقد أظهرت الأزمات الإنسانية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية أن هذا مجال ما زالت الخلافات موجودة فيه. ألم يحن الوقت للنظر فيما يمكن الاتفاق عليه وقبوله باعتباره عناصر لاستراتيجية فعالة للإشعار المبكر، وما هي المرحلة التي يمكن أو ينبغي فيها تفعيل هذه العناصر؟

ويعتقد وفد أيرلندا أن المكونات الأساسية لاستراتيجية فعالة للإنذار المبكر ينبغي أن تشمل ما يلي: أولا، المعلومات التي يجمعها الأمين العام من واقع اتصالاته في المنطقة التي يمكن أن تؤدي الأحداث فيها إلى نشوب النزاع؛ ثانيا، المعلومات والتحليلات التي تتاح للأمين العام ولأعضاء الأمم المتحدة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية؛ وثالثا، المعلومات المستمدة من المنظمات الحكومية ذات الصلة.

وإذا بات واضحا، نتيجة لهذه المعلومات، أنه ما لم يتخذ إجراء عاجل فسينشب صراع بعد ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر بالتشاور مع الأمين العام، في إيفاد بعثة عاجلة من أعضاء المجلس إلى منطقة الصراع بغرض إعداد تقرير عن الخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون تصعيد الأزمة. ونحن نرى أن التقارير الواردة من هذه البعثات تفيد في تعزيز مصداقية وسلطة مداولات المجلس وإجراءاته اللاحقة.

وفي وقت سابق من هذه السنة، تشرفت أيرلندا برئاسة فريق عامل تابع لهيئة نزع السلاح، اعتمد بتوافق الآراء، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات، مجموعة من التدابير العملية لنزع السلاح. وهذه التدابير تغطي مسائل مثل جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والرقابة عليها والتخلص منها وتدميرها. وفي حين تتسم هذه التدابير بأهميتها الشديدة لحالات ما بعد الصراع، فإن لها أيضا أهمية خاصة في حالة الاقتراب من فض صراع ما، إلى صراع انتهى حديثا، وبالتالي بالنسبة لمنع صراع من الاندلاع مجددا.

إن أعمال هيئة نزع السلاح هي مثال متواضع على كيفية نجاح آلية الأمم المتحدة في إحراز إسهام نظري جليل في ميدان هام. وإذا طبقت هذه التدابير تطبيقا سليما، فمن الممكن، حسبما ذكر الأمين العام في تقريره أن تقلل من إمكانيات نشوب العنف وأن تعزز الاستقرار، الأمر الذي يسهل عملية التنمية وترحب أيرلندا في هذا السياق بإعادة إنشاء الفريق التوجيهي المعني بنزع السلاح والتنمية.

وقد شدد كثير من المتكلمين في المناقشة العامة على أهمية معالجة أسباب الصراع الجذرية. وتتفق أيرلندا اتفاقا تاما مع القائلين بأن معالجة أسباب الصراع هذه تشكل ضرورة جذرية لاستحداث الاستراتيجيات الضرورية لإنهاء الصراع وبدء عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وليس ثمة شك في أن أحد أسباب الصراع

يتمثل غالبا في التخلف المزمن الذي يفضي إلى التهميش الاقتصادي والفقر.

وفي هذا السياق، فإن حجم عبء الدين الواقع على عاتق البلدان النامية، التي خرج كثير منها لتوه من حلبة الصراع، يجب أن يكون محل بحث وأن تجري مواجهته. ويرحب وفدي بزيادة الاهتمام الذي تلقاه هذه المسألة الهامة من مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية. ونحن نولي أولوية لمعالجة مسألة الدين المسلم به على نطاق واسع، بأنه عامل يسهم إسهاما هاما في الركود الاقتصادي والتخلف في كثير من أفقر بلدان العالم.

وقد كان الأمين العام محقا عندما شدد على أن الفقر لا يبدو وحده كعامل حاسم يقرر ما إذا كان البلد سيقع بين براثن الصراع المسلح. إلا أن هناك أدلة توحي بأنه متى خرج البلد من حلبة الصراع وشرع في عملية بناء السلام فيما بعد الصراع يكون الدعم الدولي المقدم في الوقت المناسب ذا أهمية حيوية في المساعدة على تعزيز تلك العملية وعلى منع تجدد الصراع. ولعل أحد الأهداف الرئيسية في عملية توطيد السلام هو السماح بإعادة بناء القدرات والهياكل الأساسية الإدارية التي دمرت خلال الصراع وذلك في عملية تحول من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام.

وتنطوي الآن طبيعة حفظ السلام المعقدة على طائفة من المهام الإضافية التي تجعل من حفظ السلام عملية متعددة الأبعاد حقا. وتؤدي أيرلندا دورها بالفعل في هذه الترتيبات الجديدة من خلال اشتراكها في القوات المتعددة الجنسيات التي تعمل بإذن من الأمم المتحدة في كوسوفو، والتي توجد الآن في تيمور الشرقية. ونرحب بتأكيد الأمين العام في تقريره على اتباع الأساليب المؤدية إلى زيادة فعالية تنشيط هذه الأنشطة المتنوعة.

ونحن نثني على الأمين العام لروعة تقريره ولبيانه صعوبة الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الاتقاء. ويمكن للأمم المتحدة أن تكون قوة فاعلة من أجل التغيير. ويمكنها بفضل ما تملكه من أدوات، أن تقدم دعما قيما جدا للبلدان الخارجة من حلبة الصراع. وقبل كل شيء، يمكنها أن تساعد على استمرار الحياة الإنسانية بفضل المساعدات الإنسانية المقدمة في وقتها، سواء في أعقاب الكوارث الطبيعية أو حيث يضطر الصراع الناس إلى ترك ديارهم.

إلا أنه يمكن القول في نهاية المطاف إن الصراع يمكن تفاديه على أفضل نحو بل ربما كان السبيل الوحيد إلى تفاديه - عندما يشعر أفراد المجتمع كافة بأنهم غير مستبعدين. وهذا الشعور بعدم الاستبعاد، بل وبالمشاركة، هو الذي يتيح السبيل لتسوية الخلافات العميقة. وقد أكد الأمين العام في تقريره أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان جميعها عناصر مترابطة والتوازن الصحيح بينها جميعها هو هدف لا بد أن تسعى إلى تحقيقه كل أمة من الأمم سواء كانت متقدمة النمو أو نامية.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): أود في البداية، ونحن نناقش اليوم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة للدورة الرابعة والخمسين، أن أعرب باسم حكومة بلادي عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها الأمين العام في إدارة أعمال هذه المنظمة وإيصال سفينتها إلى شاطئ الأمان مع قرب انتهاء القرن العشرين. ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نسجل إعجابنا بمحتويات هذا التقرير الذي نتدارسه اليوم والذي يعكس وبشكل جلي الجانب العملي لخبرة الأمين العام الطويلة في أعمال هذه المنظمة، كما تعطي المطلع على هذا التقرير انطباعا خاصا عن أهمية منظمتنا وبضرورة الالتزام بأهدافها السامية.

يؤيد وفد بلادي كافة ما طرحه الأمين العام في تقريره الذي هو أمامنا اليوم. فقد استطاع الأمين العام التأكيد على عملية الارتباط الوثيق بين السلم والاستقرار، وبين التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. فقد كان الأمين العام واضحا وأمينا في إبراز أسباب النزاعات الدولية والتي يعود بعضها إلى عوامل الطبيعة الخارجة عن إرادة الإنسان، في حين يعود بعضها الآخر إلى عوامل مرتبطة بمشاكل اقتصادية واجتماعية اختلقها الإنسان نفسه. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي استراتيجيات الوقاية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره وأطلق عليها مصطلح "ثقافة الوقاية" التي يجب أن تكون أساس عمل المنظمة على كافة الأصعدة. ولعل من أهم هذه الاستراتيجيات والخطوات التي ستكون فاعلة في تجنب ويلات الحروب، عملية الإنذار المبكر والاستعداد الجيد للتصدي لأي مشكلة دولية يتوقع أن تبرز على الساحة، لكننا في نفس الوقت نطالب بدراسة هذه الفكرة بعناية شديدة للتأكد من عدم تعارضها مع مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

أود أن أعرج الآن على قضية في غاية الأهمية لنا نحن في الكويت حيث تتسبب يوميا في معاناة شعب بأكمله ألا وهي قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة. وإننا في هذا السياق، لنحيي الأمين العام على حسه الإنساني واهتمامه في هذه القضية من منطلق مسؤولياته تجاه قرارات مجلس الأمن. ولقد أكد الأمين العام هذا المفهوم في الفقرة ٨١ من تقريره محل المناقشة اليوم. فقد أكد الأمين العام على ضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل كامل خاصة فيما يتعلق بقضية الأسرى الكويتيين وقضية الممتلكات الكويتية المسروقة واقتبس الفقرة ٨١ من تقرير الأمين العام حيث يقول "على أن مطالبنا الأساسية ما زالت بغير تغيير وهي أن على العراق أن يمتثل كاملا بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن المجتمع الدولي لا بد أن يطمئن إلى أنه لم يعد لدى العراق القدرة على تطوير أو استعمال أسلحة الدمار الشامل، وأنه لا بد من تحديد مصير الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين ما زالوا مفقودين ولا بد أيضا من إعادة المحفوظات الكويتية التي لا يمكن تعويضها". (A/54/1، الفقرة ٨١)

إن ما ورد في تقرير الأمين العام لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة عدم امتثال العراق منذ تسعة سنوات في حل هذه القضية الإنسانية، وهو الأمر الذي أكدته نتائج فريق التقييم الثالث الذي أنشأه مجلس الأمن لتقييم مدى امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي أشارت أيضا في الفقرة ٤٨ من التقرير إلى عدم تعاون العراق الكامل في هذا المجال، وخاصة في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي تعقد تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الفنية المنبثقة عنها، والتي قرر العراق، ومع الأسف، في شهر كانون الثاني/يناير الماضي وقف مشاركته فيها لأسباب سياسية بحتة، إضافة إلى استمرار العراق في إنكار وجود هؤلاء الأسرى الأبرياء رغم كافة الأدلة المتعلقة بعمليات أسرهم واحتجازهم عنوة، وتقديم الوثائق الثبوتية بهذا الشأن إلى العراق من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن أسلوب التعامل العراقي مع هذه القضية يزيد معاناة شعب الكويت يوميا نظرا لارتباط هذه القضية بحياة بشر أبرياء. ولعله من المناسب أن أشير هنا إلى أن هؤلاء الأسرى وعددهم ٦٠٥، منهم ٤٨١ مدنيا و ١٢٤ عسكريا، كما أن من بينهم ٧ نساء و ١٢٤ طالبا و ٣٤٥ منهم ما بين سن الرابعة عشرة وسن الثلاثين عندما احتجزوا.

إن هذه الإحصائية، سيدي الرئيس، تؤكد للجميع حجم المعاناة التي يعيشها كل بيت في الكويت، الأمر الذي يدعونا إلى أن نطالب من المجتمع الدولي بأن يمارس ضغوطه على الحكومة العراقية للتعاون الجدي والفعّال لحل هذه القضية تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحتراما لقيم الأخلاق والإنسانية.

أود في ختام كلمتي، أن أقدم شكر الكويت، حكومة وشعبا لكافة الدول التي تطرقت في بياناتها خلال فترة المناقشات العامة لقضية الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة مؤكدين على اهتمام وتفاعل المجتمع الدولي مع أية معاناة إنسانية سواء كانت بسبب العقوبات أو الحروب أو الأسر أو الكوارث الطبيعية. إن الكويت لتؤكد رفضها التام لازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الإنسانية، فلا يوجد موضوع أكثر إنسانية من موضوع الأسر أو الاحتجاز القسري أو الفقد، وهو الأمر الذي تنظم أصوله والتعامل معه الديانات السماوية، والقوانين الوضعية، وتحدد كيفية التعامل معه بغية عودة الإنسان إلى أهله وذويه أو التعرف على مصيره.

السيد انخسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، الذي يتصدى، من جملة أمور أخرى، للتحدي العالمي المتعاظم المتمثل في منع الحرب ودرء الكوارث. ونعتقد أن التقرير موجز ويبرز الأنشطة الرئيسية للمنظمة أثناء العام الماضي. والتقرير ذو طابع تحليلي إلى حد ما ويحفز على أعمال الفكر وهو يتصدى للعديد من التحديات التي ستأتي في القرن المقبل. ويشكل التقرير، كما نعتقد، أساسا جيدا لمناقشتنا.

وبما أن معظم المسائل التي أثيرت في التقرير ستناقش بصورة منفصلة هنا في الجمعية العامة وفي اللجان الرئيسية، فإنني أود أن أتناول اليوم الأمور التالية.

يؤيد الوفد المنغولي تأكيد الأمين العام في مقدمة تقريره على مسألة الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وكما أبرز التقرير فإن الكلفة التي تحملها المجتمع الدولي عن الحروب السبع الكبيرة التي اندلعت في التسعينات، وباستثناء كوسوفو، بلغت ١٩٩ بليون دولار. وهذا لا يعكس الخسائر في الأرواح البشرية أو المعاناة.

وطبقا للجنة كارنيغي، فإن معظم هذه التكاليف كان يمكن تفاديها لو أولي مزيد من الاهتمام للوقاية. ولن أطيل بشأن مسألة كيف كان يمكن استخدام هذا المبلغ الهائل لأغراض التنمية، والرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك. ولذا، بات مفهوما أن الأمين العام يركز في تقريره على الوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، ولا سيما الحروب والصراعات المسلحة.

فالجزء المتعلق باستراتيجيات الوقاية يوضح وبحق بأن إعطاء تفسير واحد للحرب أو للكوارث الطبيعية إنما هو تفسير موغل في البساطة. ولذا فإن استراتيجية الوقاية تتطلب نهجا متعدد الأبعاد وتعاونا مماثلا. ويقدم التقرير حجة مقنعة للنهج المتعدد الأبعاد، ووفد بلدي يؤيد ذلك تأييدا كاملا. وبالمثل، فإن وفد بلدي يرحب بتغيير نهج مجلس الأمن من رد الفعل إلى الوقاية. وأنه لفي ضوء ذلك عقد مجلس الأمن مؤخرا العديد من المناقشات المفتوحة بشأن مسائل مثل بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والحالة في أفريقيا. وكانت استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إيجابية وداعمة. ونعتقد أنه ينبغي متابعة هذا النهج وتطويره وإغناؤه.

لقد دللت المناقشة العامة بوضوح على أن دور الأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الطوارئ الدولية ينبغي أن يحدد توضيحا واضحا. فمسألة ما يسمى بالتدخل الإنساني تثير مسائل دقيقة وقابلة للنقاش وهامة. وهي تتضمن مسائل سيادة الدولة، والضرورة الأخلاقية للتصرف بقوة في مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وغيرها من المسائل العديدة. ويتفق وفد بلدي اتفاقا تاما مع الأمين العام عندما يعلن بأن إجراءات الإنفاذ دون ترخيص من مجلس الأمن تهدد صميم نظام الأمن الدولي الذي أنشئ على أساس الميثاق.

وثمة مسألة أخرى أثيرت وعلى نحو منصف أثناء المناقشة العامة ووجدت أيضا مكانها المناسب في تقرير الأمين العام هي عدم اتساق المجتمع الدولي في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد أثيرت هذه المسألة وعلى نحو منصف في العديد من المحافل، ومنذ فترة قريبة جدا في مجلس الأمن عندما نظر في التقرير المرحلي عن الحالة في أفريقيا. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مبادئ تعددية الأطراف والأخلاق الإنسانية ينبغي أن تطبق بصورة متساوية، استنادا إلى معايير الاحتياجات الإنسانية.

ويبين التقرير بوضوح التغير في طابع حفظ السلام الذي أخذ يكتسب طابعا متعدد الأبعاد تمشيا مع المفهوم الكلي المتطور، أو النهج إزاء الأمن. ووفقا لجوهر التقرير، فإن دور الأمم المتحدة وعملياتها في مجال حفظ السلام سيزداد باستمرار. ولهذا فإن منغوليا إذ تراعي التزامها كعضو في المجتمع الدولي والتزامها في إطار الميثاق، وقعت في الأسبوع الماضي مع الأمم المتحدة مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات الاحتياطية، حيث ستشارك بموجبها في عمليات الأمم المتحدة في المستقبل، من خلال المساهمة بضباط أركان ومراقبين عسكريين وأطباء عسكريين.

وبالانتقال إلى مسألة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يشير الأمين العام إلى ثلاثة دروس استقاها من التجربة الأخيرة وهي التالية: يجب أن تحظى العمليات الأمنية الإقليمية بموافقة مجلس الأمن إذا أريد الحفاظ على الأساس القانوني للنظام الأمني الدولي؛ وإذا كانت السياسات الأمنية تصلح لمنطقة معينة، فقد لا تصلح لمناطق أخرى؛ وتتطلب حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة اليوم استجابات متعددة التخصصات ومعقدة على نحو مماثل، ولكي تكون فعالة فإنها تحتاج إلى دعم بشري ومالي كاف. ونحن نوافق تماما على تلك الاستنتاجات.

ويبين تقرير الأمين العام بوضوح أن الدول الصغيرة والدول المتوسطة هي أهداف حالات الصراع وضحاياها. وإن هذه الدول هي التي تحتاج أكثر من غيرها إلى المساعدة الإنمائية أو المعونة الإنسانية. ولذا قد لا يكون من قبيل المبالغة القول إن الأمم المتحدة تمثل مؤسسة بالغة الأهمية وربما لا غنى عنها بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن هذه الدول مهتمة اهتماما صادقا بتعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها مع بداية الألفية القادمة، وهكذا تنظر هذه الدول من خلال هذا المنظور إلى إصلاح الأمم المتحدة وإلى الأدوار التي يتعين أن تضطلع بها الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وأنه لمن هذا المنطلق يتطلع وفد بلدي، مثل العديد من الوفود الأخرى، إلى تقرير الأمين العام عن الجمعية الألفية.

والأمم المتحدة تستمد جدواها من الدول الأعضاء فيها. ولذا فإن كل دولة، كبيرة وصغيرة على حد سواء، ينبغي لها أن تقدم مساهمتها. وتحاول منغوليا أن تضطلع بدور نشط في المجالات التي يمكنها أن تكون ذات تأثير فيها، مهما كان متواضعا، حيث يمكنها أن تسهم أقصى

مساهمة وبصورة مفيدة. لقد سبق وأشرت إلى التزامنا بعمليات حفظ السلام. وهناك العديد من المجالات التي تنشط فيها منغوليا، بما في ذلك مجال عدم الانتشار وبناء الثقة. وكون منغوليا تقع بين دولتين نوويتين وكونها كانت في الماضي معنية بالنزاع الناشب بينهما، فقد أعلنت أنها دولة خالية من الأسلحة النووية وتعمل على مأسسة مركزها. وهذا من شأنه ألا يجعل منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية فحسب، بل أكثر قابلية للتنبؤ، مما يجعلها تسهم في تعزيز بناء الثقة والاستقرار الإقليمي.

ومن بين المسائل التي أخذت تستقطب اهتماما متزايدا في الفترة الأخيرة فكرة الأمن البشري. ولقد أشارت وفود عديدة إلى الأمن البشري، وهو فكرة أوسع نطاقا بكثير من الأمن القومي.

ومن الواضح أن الفكرة الثانية لم تعد كافية اليوم في ظل الواقع الأمني الجديد، وبالتالي لا يمكنها أن تفي تماما بالتحديات الأمنية الجديدة. ويبدو أن فكرة الأمن الإنساني هذه تتماشى مع ما وصفه الأمين العام في تقريره (A/53/1) السنة الماضية بأنه "مفهوم شامل للأمن". ويركز هذا المفهوم على الأفراد بدلا من أن يركز على الدول. وهو يركز على الأخطار التي تهدد البقاء المادي للفرد، وحياته اليومية، وكرامة البشر. وهو يشمل الفقر، والمشاكل البيئية، والجرائم عبر الوطنية، والمسائل المتعلقة باللاجئين، ومسائل الأمراض المعدية. وأوضحت المناقشة العامة أن معظم المشاكل التي تواجهها الدول اليوم تتعلق - مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل أو بآخر - بالأمن الإنساني.

ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن نحرص على ألا نوسع نطاق المفهوم بلا داع، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار في الممارسة تحبط غرض الأمن نفسه. ومن ثم، يرى وفدي أنه سيكون من المفيد لو تسنى للأمين العام، بتعيين فريق خبراء، إجراء دراسة شاملة لهذا المفهوم الأمني البارز حديثا. ففي الماضي، ثبتت فائدة هذه الدراسات في وضع مفاهيم للمشاكل وتحديد سبل ووسائل معالجتها. وهكذا، أجرت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥، دراسة هامة أفادت في تحديد مفهوم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إلى جانب إسهام الخبراء، فمن شأن إسهام الدول أن يكون ضروريا حتى تصبح هذه الدراسة ذات قيمة حقيقية.

إن مفهوم منغوليا للأمن الوطني، الذي اعتمد بوصفه سياسة وطنية منذ عام ١٩٩٤، يحدد الخطوط العريضة لأمن منغوليا الذي يشمل، بالإضافة إلى المفهوم التقليدي، أفكارا مثل الأمن الاقتصادي، وأمن حقوق مواطنيها وحرياتهم، وأمن صحة السكان ومجموع خصائصهم الوراثية، والأمن الإيكولوجي.

ويود وفدي أن يتناول بإيجاز الجزء المعني بالتعاون من أجل التنمية في تقرير الأمين العام. إن وفدي، لدى تعليقه على تقرير الأمين العام في السنة الماضية، أشار تحديدا إلى العائق المتأصل الذي تتسم به البلدان النامية غير الساحلية وهو افتقارها إلى البحار، وبالتالي، إلى الأسواق العالمية. وأيا كانت الميزات التنافسية لهذه البلدان فإنها تفقد أثرها بسبب التكاليف الباهظة للعبور والنقل التي تبلغ أحيانا نسبة ٤٠ في المائة من إجمالي التكاليف. ورغم أننا نفهم جيدا الدافع إلى جعل تقرير الأمين العام قصيرا وموجزا، من المؤسف حقا أن تقرير هذه السنة لا يشير تحديدا إلى هذه المسألة الهامة بل والحيوية لزهاء ٣٠ دولة يندرج معظمها في طائفة أقل البلدان نموا. ويعرب وفدي عن الأمل في أن يتناولها التقرير المقبل.

ولم يتناول وفدي العديد من المسائل الأخرى، بما فيها المسائل المحددة المتعلقة بالأمن الدولي، والقانون الدولي، والتنمية، والتمويل. وسوف نتناولها في الوقت المناسب في المحافل الملائمة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب مجددا عن تأييده الكامل لأنشطة الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها وأهميتها في الألفية المقبلة.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. فقد وفر لنا التقرير لمحة عامة عن الجوانب المتعددة لعمل الأمم المتحدة ولخص من منظور واحد الأحداث والتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية في السنة الماضية. وهو جدير بأن ندرسه دراسة متأنية.

وفي السنوات الأخيرة، وقع بعض البلدان فريسة للصراعات والأزمات التي تسببت في نزوح السكان بل وفي إهراق دمائهم وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين. وقد أصاب ذلك المجتمع الدولي كله بالحزن. ويرى الوفد

الصيني أن وضع حد لهذه الصراعات والأزمات والقضاء على أسبابها الجذرية يمثل الرغبة الصادقة لشعوب البلدان المعنية، فضلا عن الشاغل المشروع للمجتمع الدولي. بيد أن حججا مثل "التدخل الإنساني" و "حقوق الإنسان قبل السيادة" التي برزت مؤخرا تسبب تناقضا بين حقوق الإنسان والسيادة. وما هو أسوأ من ذلك أن بعض البلدان أو المنظمات الإقليمية بلغ بها الأمر أن اتخذت إجراءات من طرف واحد قبل التوصل إلى توافق دولي في الآراء. وهذا اتجاه يقتضي منا التنبه ورغم أن العالم قد شهد تغيرا عميقا منذ انتهاء الحرب الباردة، فنحن نعتقد أن مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لا تزال قائمة إلى حد بعيد. والانحراف عن هذه المبادئ أو مخالفتها سيؤدي إلى إمكانية إضعاف السيادة عمدا وإلى الإضرار على نحو بليغ بمعايير العلاقات الدولية المقبول بها على نطاق واسع بل وإلى القضاء عليها نهائيا. وسيخلف ذلك بدون شك عواقب خطيرة في العلاقات الدولية.

وفي عالم اليوم، ليس هناك سوى عدد قليل جدا من البلدان الغنية والكبيرة والقوية التي لها الطموح والقوة على حد سواء للتدخل في شؤون البلدان الأخرى. وبالنسبة للبلدان الصغيرة والضعيفة، فإن السيادة هي خط دفاعها الأخير ضد التهديد الأجنبي. وإذا انهار خط الدفاع هذا، فإن أعمال تسلط الأغنياء على الفقراء والأقوياء على الضعفاء ستعطى الضوء الأخضر ولن يكون هناك سلام في العالم. ويتناقض ذلك مع تطلعات الشعوب حول العالم التي ترغب في خفض عدد الصراعات والأزمات في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وفيما يتعلق بالصراعات والنزاعات حول العالم والأزمات الإنسانية التي ينجم عنها، هل ينبغي التدخل تحت رعاية الأمم المتحدة وقيادتها الرئيسية، وبتصريح من مجلس الأمن، أم أن هناك مجموعة من البلدان لها حق التصرف بمفردها؟ هذا ليس بالسؤال البسيط، وإنما هو سؤال ينبغي تناوله بجدية. إضافة إلى ذلك، فإن الصراعات والأزمات المختلفة تنجم عن عوامل مختلفة ومعقدة. وإذا ما تسبب التدخل الخارجي في زيادة تعقيد الحالة، بدلا من تخفيف التوتر، فكيف يتسنى تبريره على أساس مشروع؟ وإذا كانت التدخلات تجري باسم الإنسانية رسميا، ولكنها تسبب في الواقع كوارث إنسانية أكبر، فكيف لنا حينئذ أن نصدق أسبابها المزعومة التي تساق لتبرير التدخل؟

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يفوتنا أن بعض البلدان تشعر بالحماس للتدخل في بعض المناطق، ولكنها تتراجع عن التدخل في مناطق أخرى شهدت مشاكل مشابهة. ولا نملك سوى أن نسأل: إذا كانت تلك البلدان تستخدم معايير تختلف باختلاف المناطق، وتهتم بالتدخل في بعض المناطق دون سواها، فكيف يتسنى لها أن تقول لنا إن التدخل عادل ونزيه؟ وربما كان البعض يرغب تحت ستار التدخل الإنساني في السعي فعلا إلى تعزيز مصالحه الاستراتيجية أو العسكرية أو الاقتصادية. وإذا صدق ذلك، فهذا ما ينبغي لشعوب العالم أن تحذره.

والتدخل الإنساني مفهوم جديد. ومن الطبيعي أن تكون للجوانب المختلفة آراء متباينة، والمناقشات أمر ضروري، بل وحتى لا مفر منه. إلا أن هذه المناقشات ينبغي أن تستند إلى ميثاق الممم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وإذا اعتبرت المبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق غير قابلة للتطبيق ونحيت جانبا، فلن يمكن أن تؤدي مناقشاتنا إلى أية إجابة صحيحة، وستتسم الحياة في العالم بالمزيد من الفوضى. ونحن نأمل أن تجرى مناقشات مستفيضة لهذه المسألة على أساس روح الميثاق، بغية التوصل إلى توافق دولي في الآراء يكون حقا مؤاتيا لشعوب معظم البلدان، إن لم يكن لجميعها.

ويؤكد الأمين العام في تقريره على أن:

"إجراءات الإنفاذ التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق وحده هو الذي يوفر أساسا قانونيا مقبولا من الجميع لاستعمال القوة." (A/54/1، الفقرة ٦٦)

وقد أشار أيضا إلى أنه:

"إذا ما قوبل بالرفض، كون مجلس الأمن تعلو مسؤوليته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين على مسؤولية أي جهة أخرى، فإن ركائز القانون الدولي كما هي مجسدة في الميثاق تصبح هي ذاتها موضع شك." (المرجع نفسه، الفقرة ٦٩)

ونحن نعتقد أن هذه الملاحظات تمثل توافق الآراء الذي تتشاطره غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والوفد الصيني يؤيدها تماما.

إن موجة العولمة السريعة والقوية جاءت معها بتحديات كبيرة وأيضا بفرص عديدة. والبلدان النامية بشكل خاص تعاني بشكل أكبر من آثارها الضارة، وحتى أن بعضها همش في العملية. والمجتمع الدولي ينبغي أن ينظر إلى الصورة الشاملة ويجمع جهوده لمساعدة البلدان المعنية على أن تصبح مندمجة في عملية العولمة. والمجتمع الدولي ينبغي أن يكفل أيضا أن تكون منافع العولمة موزعة توزيعا متساويا ومنصفا على الجميع. ونحن نثني على الأمم المتحدة لحجم العمل الهائل الذي قامت به ولإنجازاتها في مجال القضاء على الفقر.

ونحن نأمل أن تجري الأمم المتحدة، بما يتمشى مع متطلبات عالم متغير، مناقشات عميقة بشأن الأثر السلبي للعولمة على القضاء على الفقر، وأن تضع، وفقا لذلك، استراتيجيات هامة ومحددة تصمم وفق احتياجات البلدان النامية. ونأمل أن تولي الأنشطة العملية للأمم المتحدة أولوية للقضاء على الفقر.

ويعتقد الوفد الصيني أن مسألة المساعدة الإنسانية ينبغي تناولها وفقا لمبادئ النزعة الإنسانية، والحياد والإنصاف. والمعاملة التفضيلية التي تمارسها بعض البلدان، أو كتل البلدان، في تقديمها المساعدة الإنسانية إلى مختلف المناطق أسفرت عن توزيع غير عادل لتلك المساعدة. فعلى سبيل المثال، الكوارث الإنسانية التي حلّت بالقارة الأفريقية لم تلق لوقت طويل، مساعدة نشطة وكافية من المجتمع الدولي. وهذا الوضع يثير قلقنا البالغ ونأمل أن يكون بالإمكان تصحيحه قريبا.

إن الحكومة الصينية تعترف بعالمية حقوق الإنسان وتحترمها. إلا أننا نعتقد أن هذا المبدأ ينبغي أن ينظر إليه في سياق الوضع والواقع الداخليين للبلدان المختلفة. فبسبب الاختلافات في الأنظمة السياسية، ومستويات التنمية والخلفيات والقيم التاريخية والثقافية، لا يوجد نموذج موحد لحماية حقوق الإنسان. وللبلدان أن تضع مسائلها ذات الأولوية وتتخذ إجراءات مختلفة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لكن هذه الاختلافات ينبغي ألا تقف حائلا أمام الحوار، وتبادل الآراء والتعاون فيما بينها على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وإن إضفاء الطابع السياسي على مسائل حقوق الإنسان والكيل بمكيالين لا يشكلان احتراما حقيقيا لحقوق الإنسان وينبغي ألا يسمح باستمرارهما.

خلال العام الماضي، قوضت تطورات سلبية الأمن الدولي إلى حد كبير وأعاقت التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وأبرز مثالين هما في ميدان القذائف. أولا، استحداث ونشر أنظمة قذائف دفاعية من جانب بعض البلدان يشكل تهديدا للتوازن والاستقرار الاستراتيجيين إقليميا ودوليا، كما يقوض الأسس والشروط الضرورية المسبقة لنزع السلاح النووي. وثانيا، فإن دولة عسكرية عظمى تستخدم أحدث قذائفها بشكل غاشم ضد بلدان نامية، جاعلة القذائف أداتها للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى. وقد أدى هذا إلى انتشار القذائف.

وتقرير الأمين العام ينبغي أن يشير إشارة خاصة إلى خطة بعض البلدان لاستحداث أنظمة مضادة للقذائف وأسلحة الفضاء الخارجي. ونأمل أن يصبح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مرة أخرى مسألة ملحة في ميدان تحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف وأن يتم قريبا البدء بعمل موضوعي في هذا الصدد. وستواصل الحكومة الصينية تأييد دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص في ضمان احترام معاهدات نزع السلاح القائمة وتنفيذها بشكل ملموس.

وفي العام القادم، ستعقد الأمم المتحدة جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية على حد سواء. ونحن جميعا نتطلع إلى بزوغ فجر قرن جديد، ولكن فلنضع في اعتبارنا أن وصول الألفية الجديدة لا يعني أن النظام الدولي القديم غير المنصف سيخبو برحيل الألفية. فنحن نواجه تحديات أكبر، والأمم المتحدة لا يزال أمامها طريق طويل وشاق تقطعه. ونحن واثقون بأن الأمم المتحدة، بالجهود المنسقة لجميع الدول الأعضاء، واسترشادا بمقاصد ومبادئ ميثاقها، ستكتسب مرة أخرى قوة جديدة وحيوية في القرن الجديد، باعتبارها أكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلا وأهمية.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود مرة أخرى أن نثني على الأمين العام لإعداده تقريرا شاملا عميقا عن أعمال المنظمة. إن التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أصبحت أكثر

تعقيدا وكذلك الحال بالنسبة للاستجابة إليها. وبالفعل، فإن التقرير غني في تفاصيله. وينبغي لنا، على سبيل المثال، أن نثني على نية منظمة الأمم المتحدة للطفولة طرح مبادرة جديدة لمدة ١٠ سنوات من أجل تعليم البنات، على النحو المذكور في الفقرة ١٥٨. فالنساء المتعلمات يمكنهن، مثلا، أن يساعدن إلى حد كبير في برامج القضاء على الفقر.

إن الأمين العام، عندما عرض تقريره في ٢٠ أيلول/سبتمبر، اختار التركيز على عنصر واحد، هو ضرورة إلقاء نظرة جديدة على مفهوم التدخل الإنساني وأثره على المفاهيم التقليدية للسيادة. وفي أثناء ذلك، ذكر بتوسع موضوعا كان قد ناقشه في تاريخ سابق في مقال نشرته مجلة "الايكونوميست" في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهذه قضية الساعة. وبمحض المصادفة، ناقش أيضا وزير الشؤون الخارجية في سنغافورة مسائل مماثلة في كلمته أمام هذه الجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يجري النظر في بيانه مرة أخرى في سياق هذه المناقشة. ويسرني أن ألاحظ أن سفير المكسيك أشار إلى ذلك البيان في وقت سابق اليوم.

لقد كانت ردود الفعل على ملاحظات الأمين العام سريعة وقوية. فقالت البلدان إن مبدأ السيادة هو دفاعنا الوحيد ضد الإجحاف في العلاقات بين الدول القوية والضعيفة، ومن شأن إضعافه أن يؤدي إلى انتشار الهيمنة. وأنتم علقتم أيضا، سيدي الرئيس، قائلين إن فكرة التدخل الإنساني لا تثير الجزع فحسب، بل وتهدد بالفعل أيضا وجود سيادة الدول نفسها، وتقوض المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة نفسه. ويسلم آخرون بالحاجة إلى إعادة النظر في فهمنا التقليدي لهذا المبدأ، في ضوء الظروف الدولية المتغيرة، قائلين إن سيادة الدولة هامة، إلا أن سيادة الفرد هامة كذلك؛ وأنه ليس من قبيل المصادفة أن إعادة تعريف إحداهما يتفق مع تجديد الوعي بالأخرى؛ وأنه لا حاجة إلى اعتبار هذين التطورين متوازيين، بمعنى أنهما لا يلتقيان، لأنهما في واقع الأمر يلتقيان. وقد جرى الإعراب عن كل هذه الآراء في بيانات أدلي بها هنا في الجمعية.

ومن الواضح أنه قد ظهر اختلاف في الآراء. فكل من طرف في المناقشة يعتقد أنه على حق. والواقع أن كل طرف ساق حججا مشروعة. فحجة مناصري التدخل الإنساني مؤداها أنه في عالم اليوم، الذي تتلاشى فيه المسافات، وينقل فيه التلفاز على الفور معاناة الأفراد في أي مكان في العالم، سواء كان في الصومال أو في كوسوفو، إلى غرف معيشتنا، من غير المعقول ألا تتحرك البشرية وألا تتجاوب مع أي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإنهم يقولون إنه من واجب المجتمع الدولي أن يتدخل، حتى وإن كان ذلك يعني تعديا على سيادة البلد المعني.

ولمؤيدي المحافظة على السيادة حجج قوية بنفس القدر، وأوردها فيما يلي. فمفهوم السيادة لم يوجد لحماية الأقوياء بل لحماية الضعفاء. وقبل وضع ميثاق الأمم المتحدة وظهور مفهوم المساواة في السيادة، سادت شريعة الغاب. وكان من الطبيعي أن يعتدي القوي على الضعيف. ولهذا، يمكن لمذهب التدخل الإنساني أن يعكس مسار أحد المكاسب الكبرى في القرن العشرين، حيث أنه يسمح مرة أخرى للأقوياء بأن يتدخلوا في شؤون الضعفاء، بينما لن يسمح للضعفاء على الإطلاق بالتدخل في شؤون الأقوياء، كما أنهم لن يتمكنوا من ذلك على أية حال. ولا يمكن أن يقال أن بلدا ما يخضع لحكم القانون إذا كانت قوانينه لا تطبق على الأقوياء، بل على الضعفاء فحسب. وبالمثل، يجب أن يؤثر مذهب التدخل الإنساني على سيادة كل من الضعفاء والأقوياء بلا تحيز. فهل يسمح أي بلد متقدم النمو، سواء من ناحية المبدأ أو من الناحية العملية، بالتدخل الإنساني في أراضيه؟

قد يوحي الوصف الذي ذكرته بأن هناك مدرستين فكريتين متميزتين. ولكن الواقع أكثر تعقيدا. فالقضية ليست من الوضوح بحيث نختار بين الإصرار على السيادة المطلقة أو التخلي الكامل عنها. إن السيادة هي بالفعل المبدأ الرئيسي لنظام الدولة الحالي والأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. ولكن، من الناحية العملية، لم تكن السيادة مطلقة أبدا. ونظام الدولة ليس حالة طبيعية على غرار مذهب هوبز. وحتى أقوى دولة كان عليها أن تكبح جماح سيادتها عندما تتعامل مع الدول الأخرى. وعند الممارسة، نقلل من أهمية بعض أجزاء سيادتنا، بل ونتخلى عنها، عندما نعمل معا بشأن قضايا من قبيل البيئة، والاتجار بالنساء والأطفال، ومعالجة الجرائم عبر الوطنية.

ومن المؤكد أن التدخل الإنساني مجال أكثر حساسية بكثير، لأنه يصطدم اصطداما مباشرا بحقوق الدول وبشؤونها الداخلية. ولكن في الواقع لا يزال هناك الآن تياران في القانون الدولي. فهناك تيار يحدده المفهوم التقليدي للسيادة، وهو لا يتعايش بارتياح مع تيار آخر تحدده حقوق الأفراد وقضايا حقوق الإنسان. ويسري

اليوم القانون الدولي والعلاقات الدولية بطريقة مشروعة على الأفراد. وهذا التيار الفكري موجود، شئنا أم أبينا. ولا يمكننا أن نقضي عليه بإصرارها على المفهوم القانون المطلق للسيادة.

ويثير أيضا مفهوم التدخل الإنساني مشاكل واقعية أخرى. فأولا، هناك حالات يعجز فيها مجلس الأمن عن التصرف بسبب عدم اتفاق الأعضاء الخمسة الدائمين. وإصلاحات مجلس الأمن جارية. ولكننا، في حقيقة الأمر، لا نتوقع تحقيق الكثير من التقدم في أساليب عمل المجلس، وبخاصة فيما يتعلق بحق النقض، في إطار أي جدول زمني واقعي. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك بلدانا كثيرة غير مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدي عندما تقع الكوارث الإنسانية أو ترتكب جرائم الإبادة الجماعية لسبب أو لآخر. والمشكلة الثانية أنه عندما يتفق الأعضاء الدائمون الخمسة، لا تشعر دول أعضاء كثيرة بارتياح لما يبدو لها من طبيعة خاصة، أو بالأحرى عشوائية في بعض الأحيان، لمقررات المجلس بشأن التدخل أو عدم التدخل.

ولا يمكن تجاهل مشاعر المجتمع الدولي هذه. فهي واقع سياسي. وينبغي لنا أن نعالجها بطريقة ما. لقد أصبح العالم مكانا معقدا وموحدا لدرجة لا يمكن فيها للنظام الدولي أن تديره دولة مهيمنة ولا مجموعة من الدول الكبيرة والقوية، حتى عندما تنشر تلك الدولة قوات لها بموافقة شرعية من مجلس الأمن. وإن لم نتناول بجدية شعور كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم الارتياح، فإننا نخاطر بمستقبل الأمم المتحدة، وبتجاوزنا الأمم المتحدة، وتسبب عدم استقرار في النظام الدولي.

وكما ذكرت آنفا، فإن أحد حلول هذه المشكلة الثانية إصلاح أساليب العمل في مجلس الأمن. لقد أحرز بعض التقدم صوب إيجاد مزيد من الشفافية والديمقراطية في صنع القرار، لكنه من الواضح أنه غير كاف وغير كامل حتى يرضي أغلبية الدول الأعضاء. ويمكننا أيضا أن ندرس الاقتراح الذي تقدم به السيد فيشر، وزير خارجية ألمانيا، بأن يُطالَب دائما الأعضاء الخمسة الدائمون بتعليل استخدامهم حق النقض. وكما قال،

"مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يعمل بولاية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونيابة عنها. بيد أن تلك الدول لم تتمكن حتى اليوم من معرفة لماذا تمارس دولة من الدول حق النقض. فهذا ليس غير ديمقراطي وغير شفاف فحسب بل إنه يجعل من الأسهل أيضا على الدول أن تمارس حق النقض إزاء مشروع قرار من جانب واحد بسبب مصالح وطنية لا مصالح دولية. وإن إلزام دولة ما بأن توضح للجمعية العامة سبب استخدامها حق النقض ضد مشروع قرار سيزيد من صعوبة استخدامها له". (A/54/PV.8، الصفحة ١٢)

وفي المستقبل القريب، إن أصاب الشلل مجلس الأمن مرة أخرى في مواجهة أزمة واقعية، وعندما يحدث ذلك، هل يمكننا أن ننظر في مطالبة الجمعية العامة باستعراض المشكلة؟ والميزة الرئيسية للجمعية العامة أنها هيئة عالمية. وهي أكثر شفافية بكثير أيضا فيها يتعلق بأساليب عملها، ألا يستدعي الأمر أن نحاول التوصل إلى توافق سياسي في الآراء حول التدخلات الإنسانية قبل تنفيذها؟ من المؤكد أن هناك جانبا سلبيا، فقد تتأخر الاستجابة لأزمة تتطور بسرعة. ولكن، يجب موازنة ذلك بالميزة السياسية الرئيسية، وهي وجود توافق سياسي عريض في الآراء حول هذه الإجراءات. وقرارات الجمعية العامة غير ملزمة، ولكنها تضفي الصبغة الشرعية وتبني التوافق في الآراء، ربما بدرجة أكبر مما يتيحه مجلس الأمن، لأن الجمعية العامة تضم جميع الدول الأعضاء. ولما كان اتجاها القانون الدولي اللذان أشرت إليهما آنفا اتجاهين واقعيين بنفس القدر فقد يجدر بالمجتمع الدولي وبالأمم المتحدة أن يجريا مداولات ومناقشات جادة بشأن كيفية الموازنة في الجمعية العامة بين الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع وضرورة التوصل إلى توافق سياسي في الآراء على هذا الإجراء.

وبإيجاز، لدينا مشكلة معقدة، بل ورطة، بوجود المفهوم الجديد، وهو التدخل الإنساني. ويجدر بنا أن نثني على الأمين العام لشجاعته التي تتجلى في إثارة المسائل العسيرة. والآن، تقع علينا، نحن الأعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية توفير الحلول لها، لأننا نحن الذين سنتعرض لآثارها.

السيد فرانسيز (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تود إيطاليا أن تنضم إلى جميع الذين أعربوا عن التقدير والامتنان للأمين العام على تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة. فالتقرير يبرز شاغلا أساسيا تتشاطره إيطاليا تماما، ألا وهو مواجهة التحديات الإنسانية في عالم اليوم. ونوافق أيضا على أن الغرض الأساسي من وجود منظمة

حديثة، ليس مجرد الاستجابة لحالات الطوارئ، بل هو بالأحرى الوقاية منها.

وإذ أضع هذا في اعتباري، سأتعرض بإيجاز لبعض مسؤوليات الأمم المتحدة الأساسية حسبما وردت في تقرير الأمين العام الذي أعطاها أولوية عليا.

أولا، يقدم لنا وصف الأمين العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم صورة متناقضة: ففي وقت يرسخ فيه المجتمع الدولي التزامه بالسلام العالمي، تواجه الأمم المتحدة قيودا ومصاعب متزايدة وهي تحاول أداء مهامها. وملاحظات الأمين العام المتعمقة حول دروس كوسوفو والصراعات المفجعة العديدة الدائرة في أفريقيا بصفة خاصة، تجبرنا على إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في المستقبل.

فإجراءات الأمم المتحدة كثيرا ما يعرقلها التهديد باستخدام حق النقض في مجلس الأمن. وواقع الأمر هو أن حق النقض "المستتر"، وليس العلني، أصبح اليوم المشكلة الحقيقية في أساليب عمل مجلس الأمن. وهناك أيضا أزمة الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء. وألاحظ أن الأمين العام يشير هنا إلى ثلاثة عوامل:

> "إحجام الدول الأعضاء عن تعريض قواتها للخطر في صراع لا يهدد المصالح الحيوية المحسوسة، فضلا عن الانشغال بالتكاليف والشكوك في فرص نجاح التدخل". [A/54/1، الفقرة ٤١]

وهذه الاعتبارات لا يجوز أن تحملنا على تقويض دور الأمم المتحدة الشرعي بل ينبغي بالأحرى أن تقودنا إلى البحث عن حلول جديدة بإصلاح المنظمة، وأيضا بتنسيق أعمالها مع أعمال المنظمات الإقليمية عندما تقتضي الضرورة. ومن هنا تؤيد إيطاليا بقوة ما قاله الأمين العام عن صعوبة مهمة تحقيق السلام والأمن، والقضية الهائلة المتعلقة بكيفية الموازنة في التدخلات الدولية بين الفعالية والشرعية، عندما توجد انتهاكات جسيمة منتظمة وجماعية لحقوق الإنسان.

وإيطاليا، فيما يخصها، لديها حاليا ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين المنتشرين في عمليات حفظ السلم، ابتداء من كوسوفو إلى تيمور الشرقية. وما برحنا أيضا، منذ عدة سنوات، منخرطين بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نرحب باشتراك دول أعضاء أخرى في جهد مشترك لكفالة تزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاجها والهياكل الجديدة اللازمة لاضطلاعها بالمهام التي ستكلف بها في الألفية الثالثة.

إن العمل الفوري والفعال يعد عنصرا حاسما في التعجيل بإعادة السلام وتقليل عدد ضحايا حالات الطوارئ الإنسانية. لذا، تواصل إيطاليا تأييد الجهود الرامية إلى وضع ترتيبات احتياطية كتلك التي وقعنا عليها قبل بضع سنوات لتفويض الأمم المتحدة بقدرة حقيقية على الرد السريع. وبغية زيادة ضمان فعالية وسرعة عمليات حفظ السلم، تظل إيطاليا مستعدة للمشاركة في البعثات الدولية في إطار المنظمات الإقليمية أيضا؛ كما تؤكد استعدادها لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في مناطق بعيدة عن أراضيها، ولا تتعرض فيها مصالحنا الوطنية لخطر مباشر.

ومع ذلك، ستظل جهود إعادة السلام عديمة الجدوى ما لم تصحبها برامج مساعدة ترسي أسس السلام الدائم. وهذا ما يجعلنا نلمس ضرورة إيلاء مزيد من الأولوية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، ويجعلنا نبذل، إلى جانب دول أعضاء أخرى، جهودا كبيرة لتزويد الأمم المتحدة بقوات شرطة مؤهلة قادرة على فهم واحترام الاحتياجات المحلية، والإسهام بفعالية في إصلاح مؤسسات الدولة.

ومن المهم بنفس القدر وضع برامج لجمع الأسلحة، وربما تدميرها، بمجرد انتهاء الصراع. ولبلوغ هذه الغاية تفخر إيطاليا بأنها ساهمت في عملية نموذجية من هذا النوع تمت بنجاح في ألبانيا.

وفي مجال التعاون الإنمائي، تؤيد إيطاليا بحماس الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام إلى بناء ثقافة للوقاية، وتنفيذ استراتيجيات وقائية تتطلب التعاون فيما بين طائفة عريضة من الوكالات والإدارات. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، سواء على المستوى الدولي الحكومي أو داخل المنظمة نفسها، أن تلتزم التزاما تاما بهذا الهدف. ونوافق على أن الأمم المتحدة وشركاءها لديهم قدرات غير عادية في ميدان التنمية، وأن التحدي يكمن في استخدامها بطريقة أكثر فعالية وتنسيقا. وهذا ما يجعلنا لا نخفي دهشتنا من الدور الهامشي الذي يعزوه التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومبادراته. وهذا يتضح بصفة

خاصة في مجالات حيوية مثل القضاء على الفقر، وتنمية أفريقيا، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ففيما يتعلق بالقضاء على الفقر، على سبيل المثال، لا يورد التقرير إلا إشارة عابرة، في الفقرة ١٤٥، إلى دورة جنيف التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي، ثم يشير فحسب إلى التقرير الذي قدم في هذه المناسبة. ولم يكرس ولا كلمة واحدة لنتيجة الدورة. وفضلا عن ذلك، نعلم من الفقرة ١٤٦ أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعد مبادرة جديدة لمساعدة بلدان البرنامج على بلوغ الهدف المتمثل في تخفيض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا يسعنا إلا أن نتساءل عن السبب في ترك الجانب الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الظل، في وقت يضطلع فيه بمبادرات محمودة من هذا القبيل.

إنني أشير إلى هذه الأمثلة لأنها تزداد وضوحا في ضوء العناية والحكمة اللتين أسبغتا على معظم المجالات الأخرى وعلى التعاون الفعال والمثمر فيما بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، في تقرير الأمين العام الذي لولا هذه النقطة لكان تقريرا شاملا.

وفي مجال الاتصالات، سمح عدد من الابتكارات التكنولوجية الهامة بإتاحة مزيد من المعلومات لعدد من الناس أكبر مما شهده تاريخ الإنسانية في أي وقت مضى. وهذه اللحظات التي لم يسبق لها مثيل تثير تحديا أمام جميع المنظمات الكبيرة التي بات الحكم عليها يقاس يوما بعد يوم بقدرتها على الاتصال بسرعة وفعالية. وهذا هو التحدي الذي يتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تنجح في مواجهته. وإيطاليا تؤيد تمام التأييد أي جهد تبذله إدارة شؤون الإعلام لتسريع إيصال أخبار الأمم المتحدة من خلال استخدام تكنولوجيات جديدة مثل كابلات الألياف البصرية، وشبكة الانترنت، والحواسيب الأكثر قوة، سواء في مقر الأمم المتحدة أو في مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في كل مكان في العالم.

وقد أثار تطور التلفزة العالمية شواغل جديدة حول أثر الأنباء الفورية، لا على العالم الصناعي وحده، وإنما أيضا، وفي المقام الأول، على البلدان النامية. ومحفل التلفزيون العالمي يمثل فرصة فريدة لصانعي الأنباء وموردیها على السواء، لينضموا معا في نقاش حول حقوق ومسؤوليات وسائط الإعلام في عالم سائر في طريق العولمة. ويسرني أن أؤكد أن إيطاليا ستكون مرة أخرى أحد الرعاة والداعمين الرئيسيين للقاء الرابع لذلك المحفل الهام في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي مجال النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان توافق إيطاليا بإخلاص على التقييمات التي قدمها الأمين العام في تقريره. فنحن على اقتناع راسخ بالدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونوافق من كل قلبنا على أن هذه القضايا لها طبيعة متداخلة فيما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة بكليته.

وعلى مدى الأعوام الـ ٥٠ الماضية، استحدثت أمم العالم عددا مثيرا للإعجاب من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والصكوك الإنسانية وصدقت عليها. ومع ذلك، فإن قيمة أي حكم من أحكام هذه الصكوك محدودة بمدى تطبيقه. والكلمات المكتوبة على الورق لا يمكن أن تضمن حماية كرامة الإنسان. وهذا ما جعل إيطاليا مؤيدة قوية لإنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وهو السبب في أننا كنا في الطليعة في مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وما زلنا على اقتناعنا بالأثر الرادع لهذه المؤسسات وبالحاجة إلى الاستجابة للطلب المتزايد على محاكمة ومعاقبة مرتكبي أبشع الجرائم التي عرفتها الإنسانية. وبالتالي، نوافق تماما على الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره، وهو أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في العام الماضي في روما بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية يشكل:

> "منعطفا في تاريخ التعاون الدولي في مجال تعزيز الرفاه الإنساني وممارسة حقوق الإنسان عالميا". [A/54/1، الفقرة ٢٦٠]

وإذ نثق بأن العديد من الدول الأخرى ستنضم إلينا، فإننا بالتالي نرحب أيضا بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأن تفعل ذلك، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذه. ونثني على التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية في صوغ النظام الداخلي والإثبات ومقومات الجرائم للمحكمة الجنائية المستهدف إنشاؤها. وفي الوقت ذاته، ندرك أن على اللجنة، في دورتها المقبلة، أن تواصل العمل بسرعة وكفاءة لتفي بالموعد الذي حدده مؤتمر روما، وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وحسبما ذكره وزير الشؤون الخارجية لإيطاليا، لامبرتوديني، في هذه القاعة قبل اسبوعين، ينبغي اتخاذ الإجراءات الفعالة لمنع وقمع أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا هو المعنى والهدف الحقيقيان لجميع النظم القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان. ويحدوني أمل مخلص في أن تبشر الألفية الجديدة بإدراك أحد واجبات المجتمع الدولي وتوقعاته في هذا الصدد.

السيد شودوري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسعد وفدي أن الأمين العام أُعطي فرصة هذه السنة، مثلما حدث في السنتين الماضيتين، لتقديم تقريره عن أعمال المنظمة في بداية المناقشة العامة. وهذا ترتيب مشكور ينبغي أن يستمر في المستقبل.

ويسعد وفدي بصفة خاصة أن يرى أن تقرير هذا العام حدد قضايا يحتمل أن تتحدى المجتمع الدولي في السنوات القادمة. وقبل عام طلب وفدي من الأمين العام إيلاء انتباه خاص إلى اقتراحنا بهذا المعنى.

ويصبح تقرير الأمين العام صالحا للقراءة بدرجة متزايدة ويقدم بطريقة ودية لقارئيه صورة عريضة لمختلف الأنشطة المسندة إلى الهيئة العالمية. ويعد التركيز على القضايا الموضوعية وقضايا الإصلاح المؤسسي معا متوازنا بشكل صحيح ويلفت الانتباه إلى حقيقة أن الجانبين كليهما يتطلبان من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة النظر فيهما بالكامل وبتعمق ليكونا على قدر من الفعالية والكفاءة.

وتجد بنغلاديش أنه من المطمئن أن ينصح الأمين العام الدول الأعضاء باتباع المثل القديم القائل إن الوقاية خير من العلاج، وأنه ينبغي أيضا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والمشاكل وليس مجرد أعراضها. وأن آراءه بالانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية فعالة جدا. ويتفق وفدي مع نصيحة الأمين العام بأن وضع الاستراتيجيات الوقائية يتطلب فهما واضحا للأسباب الكامنة. ونحن نتفق معه على أن الدبلوماسية الوقائية تكتمل بالوزع الوقائي ونزع السلاح الوقائي.

وتؤمن بنغلاديش بأن حفظ السلام أداة فعالة لمنع الصراعات. ونحن نؤمن بشدة بأنه لا ينبغي تنفيذ عمليات حفظ السلام إلا في إطار توجيه سياسي شفاف وولاية محددة للأمم المتحدة وقيادة فعالة وهيكل للمراقبة.

ونحن نرحب بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام في تقرير هذه السنة لحقيقة أن الكوارث الطبيعية والصراعات العنيفة تشكل تحديات خطيرة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويعد تركيزه على أكثر مبادئ تعددية الأطراف والأخلاق الإنسانية رسوخا ذا أهمية مطلقة في هذا السياق.

وللولاية الإنمائية للأمم المتحدة أهمية خاصة بالنسبة لبنغلاديش. ونحن راضون عن إيلاء الانتباه اللازم لهذا الجانب في الفصل المعنون "التعاون لأغراض التنمية". وفي العام الماضي أوصى وفدي بأن يكرس الأمين العام مجالا أكبر في تقريره لأنشطة فريق الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن نوصي أيضا بأن يتضمن التقرير التقدم المحرز في العمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مؤشرات التنمية. ويسعدنا أن نرى أن تقرير هذه السنة أعطى حيزا لهذه الجوانب.

وأوصت بنغلاديش في العام الماضي أن يتضمن الفصل المتعلق بالقضاء على الفقر أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالائتمانات الصغيرة بما في ذلك برنامج البداية الصغيرة الذي يكلف ٤٠ مليون دولار والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن تقرير هذا العام إشارة إلى مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة وأهدافه ولكنه لا يركز بقدر كاف على تأثير أنشطة الائتمانات الصغيرة على القضاء على الفقر وتمكين المرأة. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام أن يسلط الضوء في تقاريره المقبلة على الدور البارز والهام للائتمانات الصغيرة.

ورغم أننا نقدر جهد الأمين العام في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى إضفاء الطابع عبر الوطني على الأنشطة التي يسميها "المجتمع غير المدني" جنبا إلى جنب مع فوائد العولمة، فإن التقرير لا يتعرض بقدر كاف لشواغل البلدان النامية التي تواجه تهديد التهميش في العملية العالمية الناشئة.

ويسر بنغلاديش أنه أعطي في التقرير انتباه كبير للمساءلة والإشراف. ونحن نشجع على مواصلة ذلك في المستقبل. ويتطلب رصد عملية الإصلاح والتحسينات الناتجة عنها في عملياتها انتباها دقيقا من الدول الأعضاء وإعداد تقارير عنها بانتظام وبطريقة شفافة.

وترحب بنغلاديش بالتأكيد الوارد في التقرير على فكرة أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة.

والمجتمع الدولي متنبه إلى حتميات حقوق الإنسان في أنشطته ومبادراته. ونود أن يكرس الأمين العام في المستقبل حيزا ما للأنشطة المتصلة بثقافة السلام ولا سيما ربطها بالمبادرات السارية في مختلف أجزاء العالم بما في ذلك المجتمع المدني ككل.

وفي الختام، نود أن نمتدح الأمين العام مرة أخرى على تقريره المتوازن جيدا. ونحن نعتقد أن مقترحات وأفكار البلدان الأعضاء على النحو الذي ذكرت في هذه المناقشة ستظل تنعكس في التقارير المقبلة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أحييكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة وأن أرجو لكم كل التوفيق. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة وعلى نوعيته الحافزة للتفكير. كما أننا درسنا بعناية شديدة المقترحات والمفاهيم التي طرحها على الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر. فهذه الأفكار تستحق معالجة متعمقة وتمحيصا. ونظرا لعامل الزمن المحدود فإنني سأعالج عددا قليلا فقط من هذه الأفكار.

إن الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها عن طريق العلاقات الدولية هي إحراز التقدم الاجتماعي والتوصل إلى مستويات أفضل للمعيشة في جو من الحرية أفسح من خلال استخدام الآلية الدولية في تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، وتأمين السلام الدائم، وتجنب الصراع ومنع استغلال الدول القوية للدول الضعيفة عن طريق سيادة الأخلاق والمساواة الشاملة. ويتطلب ذلك إحترام التنوع الاجتماعي والثقافي والسيادة السياسية والتطلعات الاقتصادية ومواطن الضعف، وباختصار، احترام الإحساس بالذات الذي يثير في نفوس كل أعضاء أسرة الأمم والشعوب إحساسا حقيقيا باحترام الذات. فهو لا يدع أي مجال لأي شكل من أشكال الإكراه أو السيطرة، وهذا المبدأ هو حجر الزاوية الذي شيد عليه بيت الأمم المتحدة. ومن ثم، لن يهدأ للمجتمع الدولي بال إلى أن تتحقق كل تطلعاته ومن غير الممكن أن يقبل بأقل من ذلك.

ومن ثم، فإننا نثني على ما قاله الأمين العام وهو أن

"التزامنا بالسلام لا يمكن أن ينتهي بوقف الأعمال العدائية. وتتطلب فترة ما بعد الحرب قدرا لا يقل عن ذلك من المهارة والتضحية وعدم إنقاص الموارد كي يمكن صوغ سلام دائم وتلافي العودة إلى العنف". (A/54/PV.4، الصفحة ٤)

كما نثني أيضا على الروح التي نتلمسها من ذلك القول.

إن الهند تمنح دائما الأولوية العليا لتوفير المساعدة الإنسانية التي تتقيد تماما بالمبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ورغم ما نواجهه من صعوبات مالية، تقدم المساعدة الإنسانية بروح التضامن فيما بين بلدان الجنوب إلى المتضررين من الكوارث الطبيعية، أو غيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، ومثال ذلك ما قدمناه من مساعدة في الآونة الأخيرة إلى شعوب أفغانستان، وبابوا غينيا الجديدة، وبنغلاديش، والسودان، وطاجيكستان، وفلسطين، وبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي المتضررة من إعصاري ميتشن وجورج. وفي الوقت ذاته لم نطلب المساعدة الإنسانية بل حاولنا التصدي للكوارث الطبيعية التي واجهناها في حدود قدراتنا وبجهودنا المحلية. ونشكر الأمين العام على إيماءته التي تنم عن تعاطفه معنا أذ أشار في تقريره إلى بعض الكوارث الطبيعية التي ألمت بالهند.

ونؤيد تمام التأييد رأي الأمين العام القائل إنه ينبغي ألا يكون الدافع وراء تقديم المساعدة الإنسانية التغطية الإعلامية أو الاعتبارات السياسية أو الجغرافية. ويجب أن يكون المعيار الوحيد الذي يستند اليه هو الحاجة الإنسانية، وإذا لم نتقيد بهذه الأخلاقيات فسنتهم، كما قال الأمين العام، بعدم الاتساق في أحسن الأحوال وبالنفاق في أسوأ الأحوال. وقد شدد التقرير من جديد على التوزيع الجغرافي والقطاعي غير المتساوي تماما للموارد المحدودة المتوفرة في مجال المساعدة الإنسانية. وفي تقرير آخر عن المساعدة الانسانية، أشار الأمين العام بوضوح إلى أن عدم التساوي هذا في مجال التمويل يهدد بتقويض المبادئ الأساسية التي يستند اليها في تقديم المساعدة الإنسانية - وهي توفير المعونة بغض النظر عن الاعتبارات السياسية. وعلينا أن نضاعف جهودنا لكي نصلح هذه الأوضاع الشاذة والمؤسفة.

وأشار الأمين العام إلى أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وكذلك رفض السماح لهم بالوصول قد أثارا الريبة بشأن إمكانية الاضطلاع بالأعمال الإنسانية في الوقت اللازم في العديد

من البلدان، ويجب أن ننظر بجدية فيما اذا لم يكن هذا الاستهداف والرفض قد نجما عن النظر إلى المساعدة الإنسانية باعتبار أنها تقوم على التمييز وتشكل بالتالي جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل، ومن الواضح أن السلامة والأمن في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لن يكفلهما التوقيع على اتفاقيات الأمم المتحدة، ولن يكفلهما إلا النظر إلى المساعدة الإنسانية بوصفها مساعدة تقدم حقيقة دون تحيز وبشكل محايد ووفقا للمبادئ التوجيهية المعلنة بوضوح شديد في الجمعية العامة.

ونتفق ورأي الأمين العام الذي يقول إن المجتمع الدولي لا يستجيب بشكل متسق للطوارئ الإنسانية. وما زلنا نؤمن أن التركيز غير اللازم على أعداد قليلة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة يشوه الفهم العالمي للأمور، ورغم كل ذلك فإن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، التي تقدر الأمم المتحدة أنها تربو عن ٩٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨ - تزيد بكثير عن الخسائر الناجمة عن الحروب؛ وحالات الوفاة الناجمة عن أمراض يمكن الوقاية منها وقابلة للشفاء تزيد بكثير عن عدد حالات الوفاة الناجمة عن العنف. وعلينا ألا ننسى أن الصراعات المسلحة ليست القوة الوحيدة التي تؤثر على تنمية ملايين النساء والرجال والأطفال بشكل طبيعي في عالم اليوم. وبشكل أكثر هدوءا، تحرم قوى الاستبعاد واليأس الاجتماعي التي لا رحمة لها والناجمة عن تهميش أشد البلدان فقرا، أعدادا أكبر من الأطفال من نوع الطفولة الذي يمكنهم من أن يصبحوا جزءا من خلال الغد بدلا من مشاكله.

إن العولمة غير المنضبطة وتكامل الأسواق قد يعززان الإحساس بهذا الاستبعاد، وستموت الملايين بأمراض يمكن الوقاية أو الشفاء منها. وفيما تعاني أفريقيا من وباء مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، فإن مطالبة الشركات المتعددة الجنسيات بالدخل بموجب نظام صارم لحقوق الملكية الفكرية، لا تسمح بتوفير المساعدة لمرض الإيدز المحتاجين وتفرض على البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، عبئا ماليا لا ضرورة له وغير محتمل، وما سنؤكد خلال المناقشة في اللجنة الثانية عن دور العلم والتكنولوجيا، ينبغي أن ينظر إلى عدم تعبئة ثمار العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الماسة للبلدان النامية. على أنه يشكل إساءة بالغة في العصر الحديث.

ونحن نتفق ورأي الأمين العام بأن ليس للحكومات الضعيفة القدرة على وقف تفجر العنف وانتشاره، وأن التحول من الميل إلى الحرب إلى الحرب ذاتها يمكن أن تسببه الإثارة المتعمدة للضغائن، التي كثيرا ما تروج لها وسائط الإعلام. فكثيرا ما تخضع الوسائط الإعلامية للمزاج والتحيز الوطنيين أو تتصف بالانتقائية أو قصر النظر. فإنها تحدد الحدث مع اختيار ما ستركز عليه الأضواء وتشكل الحقيقة وتستبعد غيرها. وهي تنقص وتختار وتشكل ما هو حقيقة وتستبعد المعلومات الأخرى. وتستعيد الحقائق الملائمة سياسيا. ففي مسرح للصراعات تلو الآخر، شاهدنا وسائط الإعلام المستقلة تعمل في خدمة السلطة.

وأشار الأمين العام إلى الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ونزع السلاح الوقائي وبناء السلم بعد الصراع، وقد لاحظ بحق وزير خارجية السويد أن في كثير من الحالات لا تشكل عدم المعرفة العقبة الحقيقية التي تعترض سبيل العمل.

وأشار الأمين العام أيضا إلى أن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية بشأن استخدام القوة. ونحن نؤمن بشدة أن نزوة التدخل المتزايدة مع استخدام الشواغل الإنسانية كحافز أو ذريعة، إنما يشكل مخاطرة بمفاقمة الصراع بين البلدان وداخلها. ولا يمكن الفصل بين هذه النزوة وبين الحسابات الاقتصادية أو السياسية كما أنها قد تحيي من جديد مواطن عدم الأمن في حقبة ماضية. والبلدان النامية تتشكل من سيادات وليدة. وينبغي ألا يبدأ القرن الجديد بتهديد بإعادة الإنقسام بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وقلقنا العميق بشأن الأزمات الإنسانية ينبغي ألا يطمس حقيقة أننا نميل إلى النظر إلى العمل من خلال الأبعاد السياسية.

والدعوة إلى التدخل تسمع أيضا عندما نتبنى بعض العناصر التقدمية إيدولوجيات تدعم المواءمة القسرية أو الفصل بين الجماعات الإثنية مقارنة بدعم المثل الأعلى المتصل بالمجتمعات المتعددة الحضارات والمجتمعات التعددية التي تحترم التنوع البشري. وكما أوضح الباحثون ففي هذه الحالات ما قد يراه البعض كعمل إنساني يعتبره آخرون جريمة حرب. ومن الواضح أن ظهور مبدأ يقوم على التدخل العسكري لتصحيح الأوضاع في مجال الشؤون الإنسانية سيشكل إنزلاقا خطيرا لأنه لن تكون له حدود من حيث المبدأ على الأقل؛ إذ أنه سيقوم على أساس يستند إلى افتراض مشكوك فيه بأنه يمكن للقوى

الخارجية أن تحل كل المشاكل في كل جزء من العالم؛ وبأنه ليس لدى الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي الموارد أو القدرة على الاضطلاع بذلك.

وفي وقت تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة سياسية ومالية ينبغي أن تتضاعف مخاوفنا من تزايد الانقسامات الدولية. وثمة خطر آخر هو أن نظريات التدخل التي تسعى إلى تبرير التدخل واستخدام القوة لمقاومة قوى قمعية مزعومة، قد تؤدي في النهاية إلى تعزيز قوى التدخل السري.

وعلى الأمم المتحدة أن تركز على شواغل الغالبية العظمى من أعضائها الـ ١٨٨ التي لا تزال تصارع تحديات التنمية والقضاء على الفقر. علينا أن نركز على تعميق نجاحات الدول ومعاملة ظاهرة الدول الفاشلة كظاهرة شاذة يجب التغلب عليها. وينبغي أن نسعى إلى زيادة التلاحم الدولي في التعاون من أجل التنمية. وينبغي أن نرفض أي شيء يزيد من تفاقم النقائص أو يعمقها. وينبغي أن نسعى إلى ايجاد حلول للشواغل المشروعة للمجتمع العالمي، حلول تأتي نتيجة لحكمته الجماعية. والعلاج المتسرع قد يزيد من حدة المرض. وعلى الجمعية العامة أن تواصل بحث هذا الموضوع.

والفقر الذي يعوق تحقيق السلم الدائم والعادل لا يمكن القضاء عليه إلا إذا حدث تحول في الإرادة العالمية التي لم تنجح في تعزيز وصيانة مصالح أكثر البلدان فقرا، وبالتالي مصالح بيتنا العالمي المشترك. لقد أشار الأمين العام إلى شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص وإلى الجهود التي ترمي إلى تحفيز التعاون مع البنك الدولي وزيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن نرحب بذلك، ومع ذلك نرى أن الأهم هو بذل الجهود لإصلاح المناخ الاقتصادي الدولي غير المؤات وغير الداعم للاقتصادات النامية، وتراجع الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية، إما قياسا بمستويات المساعدات الانمائية الرسمية أو بغياب رؤيا دافعة إلى العمل. ولئن كنا نقدر الشراكات الجديدة النامية بما في ذلك الشراكات مع البنك الدولي، فينبغي لهذه الشراكات أن تحافظ على الطابع الأساسي للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة والتي يجب أن تتسم بالحياد والتجرد، وتقدم كهبات، وتقوم على أساس الأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة من المساعدة.

ولعدم توفر الموارد الكافية، سيكون من غير الممكن إحراز أي تقدم في كفاحنا ضد الفقر. فالمجتمعات النامية لا يمكنها أن تعيش على المشورة وحدها، ونعتقد أن الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الذي يتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة واحترام حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والتنمية، كلها عناصر متعاضدة، وينبغي أن تراعى جميع هذه العناصر عند تقديم المساعدة. وسنشعر بالقلق اذا ما رأينا الأمم المتحدة تسعى إلى إيجاد حلول انتقائية تعول حصرا على تعزيز النظام القانوني للنهوض بحقوق الإنسان أو على النهج التي تركز على الإنفاذ القسري لتصحيح المظالم في ميدان حقوق الإنسان. ذلك أن أسباب انتهاكات حقوق الإنسان تتفاوت، وقد لا تعالج دائما بالتشريعات ونهج الإنفاذ. وعلى سبيل المثال، ففي الحالات التي تكون فيها التهديدات الموجهة لحقوق الإنسان ناشئة من أيديولوجيات متطرفة، يحتاج الأمر إلى منهج متعدد الأوجه، أما مشاكل حقوق الإنسان التي تعد في الواقع أعراضا للتخلف فلا يمكن معالجتها إلا من خلال نمو اقتصادي وتنمية مستمرين.

وحفظ السلم لا يمكن إلا أن يكون مجالا هاما في عمل الأمم المتحدة. ولئن كانت الترتيبات الإقليمية تلعب دورا هاما في مساعدة الأمم المتحدة، فإن جهودها ينبغي أن تتخذ بوضوح في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فحفظ السلم ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق غاية، ولا ينبغي أن يكون بديلا لمهمة بناء الأمة.

ونشارك تماما رأي الأمين العام بأنه لا يمكن لأي نظام ينشأ بعد انتهاء الصراع أن يدوم طويلا إذا لم يحسن أحوال المفقرين. ونرى من الضروري أيضا تخصيص المزيد من الأموال للقيام بعمليات حفظ السلم في افريقيا التي يجب تشكيلها على أساس موافقة الأطراف، وحياد حافظي السلم والحاجة إلى تحاشي التطفل. وقد لاحظنا المشاكل المتعلقة بسحب الموظفين الذين يعملون مجانا، ونشعر بالقلق إزاء عدم وجود خطة انتقالية فعالة تتعلق بتعيين الموظفين وتعالج فقدان الاستمرارية والخبرة.

كلمة صغيرة عن الجزاءات. إننا نقول دائما إن الجزاءات أداة فجة بغض النظر عن الجزاءات "الذكية" التي يقترحها البعض. ونرى أنه يجب ألا تستخدم الجزاءات إلا في أضيق الحدود وبعد دراسة متأنية،

ويجب أن تتضمن استثناءات إنسانية ملزمة وفورية وقابلة للتنفيذ.

وعلى غرار الأمين العام، نشعر بالأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتفق على برنامج عمل، نتيجة لتشدد قلة من الوفود. ونحن نؤيد ونتبنى بقوة هدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. وفي قمة حركة عدم الانحياز التي عقدت في دوربان في العام الماضي، قدمت الهند اقتراحا وافقت عليه الحركة، بأن يعقد مؤتمر دولي - ويفضل أن يكون في ١٩٩٩ - قبل انتهاء هذه الألفية، للنظر في برنامج مرحلي للقضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. وانتظارا للوفاء بهذا الوعد فإننا نشعر بخيبة الأمل لأنه يبدو من التقرير أن الأمم المتحدة لا تزال أكثر انشغالا بنظم عدم الانتشار، وهي نظم وقتية بحكم طبيعتها وتعريفها، بدلا من الاهتمام بالقضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية باعتباره هدفا جديرا بأن تدعو اليه بقوة وتسعى إلى تحقيقه.

وفي تقرير الأمين العام قرأنا باهتمام الأجزاء المتصلة بالعولمة. ومما لا شك فيه أن قوى العولمة والتحرر أعادت تشكيل وصياغة الإطار الاقتصادي الدولي بأكمله في السنوات الأخيرة؛ وولدت نموا ورفاها لا مثيل لهما بالنسبة للبعض، ولكنها عمقت عدم الاطمئنان الاجتماعي والتهميش والإفقار بالنسبة لكثيرين آخرين.

ويبدو أن منطق العولمة المتصلب يقوم على تخريج الحكومات من الأسواق وترك التنمية الاقتصادية لعالم الشركات، وقصر مهام الحكومات على مجرد توليد المناخ المؤاتي لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي تمويل الاقتصاد. ويتوقع من الدول أن تركز على التنمية الاجتماعية وأن تستثمر في مجال التعليم والصحة، وأن تحفظ القانون والنظام.

ومع ذلك فعندما نتعمق في فحص الطريقة التي يمكن بها للدولة أن توفر هذه الظروف المختلفة، يتضح لنا أن التحرير المتسرع يمكن أن يكون قيدا على الدولة من نواح عديدة، ولا يترك لها إلا القليل من العائدات التي تواجه بها جدول أعمال اجتماعي واسع، ويفتح الباب لأخطار تتهددها كما شهدنا مؤخرا. إن المسؤوليات الاجتماعية والأمنية الملقاة على عاتق الدولة لا يمكن أن تكون مجرد توجيهات مفرطة في التبسيط يقدمها المستفيدون من التحرير فبناء الأمة عملية صعبة ومعقدة؛ والحكمة تكمن دائما في الطريق الوسط.

وفي رأينا أنه في الوقت الذي نبحث فيه عن شركاء دائمين ومتنوعين، فإن مقتضيات الساعة تحتم تعزيز الدولة الشريكة وليس إضعافها. وفي أي أزمة، اقتصادية كانت أم سياسية، يكون الضمان الأخير لرفاه الجميع، وجود دولة مسؤولة وقادرة على العمل.

وبالاضافة إلى ذلك، وكما قال وزير الشؤون الخارجية في الهند من فوق هذه المنصة عندما خاطب الجمعية العامة في المناقشة العامة منذ بضعة أيام، فإن الدول القوية هي وحدها التي يمكن أن تشكل أمما متحدة قوية، والأمم المتحدة المكونة من دول ضعيفة لا يمكن إلا أن تكون أمما متحدة ضعيفة. وأي نظام عالمي يتكون من دول ضعيفة لا يمكن إلا أن يكون نظاما عالميا غير مستقر.

والأمم المتحدة تحمل على عاتقها مسؤوليات جسيمة وهي تقترب من القرن المقبل. ونحن نرى أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل سويا من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وعملا من أجل الصالح العام في إطار ميثاقها، كيما نتمكن عن طريقها من أن نحقق المواءمة لكل مواردنا وطاقاتنا. وتقوم الأمانة العامة، التي يقودها الأمين العام بتميز، بالمساعدة في هذا المسعى، وذلك بإمعان النظر بإخلاص في الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء وتحيلها إليها عن طريق التفويضات الحكومية الدولية، وبتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق. ونحن نلتزم بدعم الأمين العام في جهوده المستمرة لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لشواغل الأغلبية العظمى من أعضائها والبلدان النامية، واثقين من أن جميع الدول الأعضاء ستدلل على دعمها لها بأن تكفل لها قاعدة مالية متينة. إن الأمم المتحدة التي تقف على حافة الإفلاس أو التي تكافح دوما لكي تلم الفتات إنما تعبّر عن رسالة بالإفلاس السياسي في أحسن الأحوال، وعن عدم الإيمان بها في أسوأ الأحوال، وهذه ليست بالرسالة التي نود أن تصدر عنا.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد كازاخستان أن يعرب عن تقديره للأمين العام لقيامه بإعداد وتقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1).

لقد درسنا تقريره عن كثب، ونرى أنه زاخر بالمعلومات، كما أنه يتضمن استنتاجات وتوصيات مفيدة

تتعلق بشتى جوانب أنشطة المنظمة. ويغطي التقرير طائفة عريضة من القضايا المدرجة حاليا في جدول أعمال المجتمع الدولي. لذا فإنني أود أن أعقب على عدد من فروعه الرئيسية.

كما يشير الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره فإن "الحروب والكوارث الطبيعية تظل تمثل الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات الإنسانية في العالم بأسره" خلال عقد التسعينات.

ومما يؤسف له أن عتبة الألفية الثالثة لم تجلب أية بادرة تبشر بتحقيق الاستقرار العالمي. فما زال العالم تمزقه الصراعات الإقليمية والعرقية، وهناك تهديد حقيقي بانتشار الأسلحة النووية. ولقد أصبح واضحا بصورة متزايدة أنه يتعين على الدول أن تكثف جهودها المتضافرة لبناء عالم متعدد الأقطاب، وخال من مراكز القوة وخطوط التقسيم والمجابهة وتصفية الحسابات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفرض التعليمات السياسية. وفي هذا السياق، أصبحنا مقتنعين أكثر فأكثر بالحاجة إلى زيادة مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين وإعطائه السلطة الوحيدة لاتخاذ قرارات تتعلق بالتدابير القسرية، نيابة عن المجتمع الدولي.

ومن المهام الرئيسية الأخرى للمنظمة منع الصراعات المسلحة، وذلك باستخدام الدبلوماسية الوقائية، والنشر الوقائي، ونزع السلاح الوقائي. فقد بينت التجربة أن استخدام استراتيجية وقائية فعالة يمكن أن يمكننا من إنقاذ مئات الألوف من الأرواح. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما اقتراح الأمين العام بشأن بناء ثقافة الوقاية واستمرار الحوار مع الدول الأعضاء حول القضايا المتصلة بالاستراتيجية الوقائية.

وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في ضمان الاستقرار طويل الأجل للحالة الدولية. وفي نفس الوقت، وكما يوضح الأمين العام بشكل صائب في الفقرة ٦٩ من تقريره: فإن "اتقاء الصراعات وحفظ السلام وصنع السلام أمور ينبغي ألا تصبح مجالا للتنافس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية". وتتمثل الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تساعد في حل المشاكل المعروضة علينا في الاحترام المتبادل والتعاون الوثيق فيما بينهما.

وبغية المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين، دعت كازاخستان دائما إلى إنشاء هياكل أمنية في القارة الآسيوية. ونحن نواصل جهودنا لتحقيق مبادرة رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربايف، الداعية إلى عقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا؛ وقد اقترحت هذه المبادرة لأول مرة في الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وأدت نتائج المباحثات والمناقشات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار ذلك المؤتمر إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر، في مدينة ألماتي يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ووقع الموظفون الحكوميون المسؤولون عن السياسة الخارجية إعلان المبادئ التي توجه العلاقات فيما بين الدول الأعضاء في ذلك المؤتمر. وقد شدد الإعلان على أهمية تسيير العلاقات بين الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهكذا، تم وضع الأسس القانونية لنظام أمن آسيوي لأول مرة في التاريخ. وهذا الحدث هام للغاية في سياق جهود المجتمع الدولي لتوطيد الأمن الدولي. كما اتخذت خطوة هامة لإنشاء محفل إقليمي واسع النطاق لتوطيد السلام، والاستقرار، والتعاون في آسيا.

ونحن ممتنون لجميع الدول التي شاركت في العملية الخاصة بالمؤتمر المشار إليه، لدعمهم مبادرتنا ورغبتهم الحقيقية في العمل معا لبناء نظام أمني آسيوي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان على اهتمامه المتواصل بمبادرة كازاخستان ودعمه لها.

وثمة مثال آخر للتعاون الفريد في مجال الأمن يتمثل في العمل المشترك الذي تقوم به الدول التي تكوّن المجموعة المعروفة باسم مجموعة شنغهاي الخمسة. إن الأنشطة المشتركة التي بدأتها البلدان الخمسة - كازاخستان والصين وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان - قبل ثلاث سنوات في مدينة شنغهاي أصبحت واقعا حيا في العلاقات الدولية المعاصرة، وعاملا لتثبيت الاستقرار في جزء كبير من القارة الآسيوية. واتخذت خطوة هامة صوب تعزيز الأمن في منطقة آسيا الوسطى تتمثل في عقد اجتماع لمجموعة شنغهاي الخمسة في آب/أغسطس ١٩٩٩ على مستوى رؤساء الدول. والاتفاقات التي أبرمتها وصادقت عليها الدول الأعضاء في تلك المجموعة - بشأن مسائل تتصل بتنظيم

الحدود، وبناء الثقة في المسائل العسكرية، والتخفيض المتبادل في القوات المسلحة في مناطق الحدود - تساعد في تعزيز علاقات حُسن الجوار والصداقة، وتقدم مساهمة بنّاءة لضمان الأمن والاستقرار في تلك المنطقة وفي العالم بأسره.

وعن الأمن الإقليمي أقول، إننا لا نستطيع أن نهمل وجود مشاكل معقدة مثل انتشار الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نؤيد الاستنتاج الوارد في الفقرة ٢٤٩ من تقرير الأمين العام الذي يفيد بأن "إعداد استراتيجية شاملة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة وعلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات تنطلق ... من الافتراض بأن مشكلة المخدرات تحتاج إلى معالجة شاملة، وإن هذه المعالجة تحتاج بدورها إلى تعاون وثيق بين البرنامج [برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات] وشركائه على المستويين الوطني والدولي".

وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على الخطوات الملموسة التي اتخذت في السنوات الأخيرة في إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون العملي بين الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز إمكانات الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التنسيقية الرئيسية في هذا المجال. ومما يثير جزعنا أيضا زيادة التطرف الديني والإرهاب. إن التغلب على كل هذه المشاكل لا يمكن أن يتحقق بشكل منفرد، لأن أنشطة "المجتمع غير المدني" لا تعترف بالحدود؛ فهي أنشطة عبر وطنية. وبالتالي، يتعين أن يصبح التعاون الدولي لمكافحة هذه الشرور عالميا وشاملا.

وتترك العولمة أوخم العواقب على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. ويشدد الأمين العام في تقريره على أن تحديات العولمة أكبر من أن تترك للحكومات والمنظمات الدولية لكي تتناولها وحدها. وتدعو الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية إلى القيام بعمل متضافر من جانب المجتمع الدولي على وجه السرعة، بهدف اتخاذ تدابير سياسة عامة تفضي إلى تثبيت استقرار الحالة وإلى تنشيط التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بتوسيع نطاق الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بهدف حل المشكلات التي نشأت نتيجة للعولمة. وإذ نسلم بالترابط القائم بين عمليات التنمية المستدامة، فإننا نؤيد أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى دراسة مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجنسانية المتعلقة بالعولمة. ونرى أنه يتعين على المنظمة أن تؤدي دورا أكثر أهمية في حل مشكلات التنمية المستدامة وتنسيق المساعدات الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، عملا على تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وتؤيد كازاخستان جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة بصورة كافية للمشكلات والتحديات التي تنشأ. وفي رأينا أن الأمم المتحدة ما برحت تمثل مؤسسة فريدة مشتركة بين الدول، تحدد تطورات العلاقات الدولية. ونحن نأمل أن تسهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال جهودها المتضافرة، في تعزيز وتنشيط قدرة المنظمة في القرن الجديد.

واليوم، ونحن نناقش تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، أجد من المناسب الإشارة إلى أن كازاخستان تحترم تماما التزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها التزاماتها المالية بوصفها دولة عضوا. ولقد شُرفت بصورة خاصة بإعلان التزام كازاخستان التام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه السامية، عندما تكلمت من على هذه المنصة العالمية الجليلة في ٢ آذار/مارس عام ١٩٩٢، وهو يوم انضمام بلدي إلى الأمم المتحدة.

ونظرا لأن هذا هو البيان الأخير الذي أدلي به من فوق هذه المنصة بوصفي أول ممثل دائم على الإطلاق لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري العميق لكم، يا سيادة الرئيس، وإلى الأمين العام وإلى جميع ممثلي الدول الأعضاء، لدعمهم وتعاونهم ولروحهم الودية تجاه بلدي وتجاهي شخصيا، وهو ما ارتكنت إليه أثناء السنوات الثماني التي قضيتها في الأمم المتحدة.

إنني أترك مقر المنظمة بشعور من الاحترام الشديد لمنظمتنا والإيمان الشديد بها وبسلطتها وضرورتها التي لا غنى عنها في المستقبل، لأن الأمم المتحدة ضرورية للعالم ولأنها ضرورية لبلدي. واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أعرب لكم وللأمين العام، والممثلين الدائمين

وسائر زملائي الآخرين عن تمنياتي بتحقيق إنجازات جديدة، وبكل الرفاه والسعادة في القرن المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الأمين العام وباسمي شخصيا وباسمي الجمعية العامة، أتمنى كل الخير لممثلة كازاخستان الدائمة في مساعيها مستقبلا.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقديمه في الوقت المناسب لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وبذلك يفي الأمين العام بمسؤوليته فيما يختص بتوجيه انتباه الدول الأعضاء إلى المسائل ذات الأهمية الدولية القصوى وإلى حالة منظمتنا خلال الفترة المعنية. وإلى جانب شكرنا إياه، فإننا نثني عليه تقديرا لتشخيصه الصريح ولقوة الاقناع التي يستند إليها في قيادته.

ويستحق تشخيص الأمين العام وتعليقاته اهتمام السلطات العليا في الدول الأعضاء؛ ما دام يتعين عليها أن توجه المنظمة وأن ترسم لها المسار الآمن خلال أوقات الانتقال التي تشبه الأوقات التي مر بها المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية. وفي نهاية قرن حافل بإنجازات مفيدة للجنس البشري، علينا جميعا أن نعمل سويا لنضمن ألا تتكرر في القرن المقبل المآسي التي شهدناها. وفي ظل رئاستكم المقتدرة، يا سيدي، يمكن للجمعية العامة أن تسهم بصورة جادة في هذه العملية.

وتوافق فنزويلا على رأي الأمين القائل بأن اتقاء الصراعات يحتل مكان الصدارة في الظروف الدولية الراهنة. كما نوافق على الرأي القائل بأن الصراعات تقتضي حلولا مركبة متعددة الاختصاصات، لأن أسبابها، حسبما تبين أحداث العهد القريب، لها طابع داخلي متعاظم. وإذ تواجه فنزويلا هذه الحقائق، فإنها تؤمن بأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة الأسباب المعقدة لهذه الصراعات.

وثمة عوامل، مثل الحكم الرشيد، أو الأمن الداخلي أو الوصول المتكافئ إلى فرص التنمية البشرية، وهي العوامل التي أقرها الأمين العام في تقريره، تمثل مجالات متأصلة في السيادة الوطنية. وفي الوقت نفسه، ترى فنزويلا أن المجتمع الدولي عليه أن يتحمل مسؤولية المساهمة في اتقاء الصراعات وحالات الطوارئ، بطريقة تتماشى مع السيادة الوطنية والنظام القانوني الدولي، عن طريق تعاون دولي أكبر وأفضل تركيزا على الأهداف.

ولذلك، فإن جهود المنظمة الرامية إلى وضع مسألة التنمية الاجتماعية بجميع جوانبها في المقدمة، تمثل خطوة هامة إلى الأمام. كما بدأ الاعتراف بما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج إيجابية بالنسبة للسلم والأمن. وبالمثل، فإن الجهود الرامية إلى مواجهة الأنشطة عبر الوطنية غير المشروعة - بما فيها الاتجار بالمخدرات بكل أشكاله، والمسائل المتصلة بالمحاكمة الجنائية لمرتكبي الانتهاكات المروعة الماسة بحقوق الإنسان - تستحق اهتمامنا هي الأخرى.

وتبين هذه الأمثلة وغيرها أن هناك مجالا عريضا للتعاون الدولي يمكننا فيه أن نطور بصورة تدريجية عقيدة وممارسة تستهدفان الحفاظ على السلم والأمن، على نحو يجمع بصورة منسجمة بين مسؤوليات كل من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، دون مساس بالنظام القانوني القائم، الوطني والدولي، ولكن طبقا لتطويره وتطوره بناء على أسس معيارية. وإيجاد الحلول للأزمات الإنسانية والأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن، بل يجب أن يتحقق باتباع هذا النهج الذي هو الضمان الوحيد الموثوق به بالاستقرار الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا بد من التسليم بأنه قد توجد في الأجل القصير حالات خاصة يفضي فيها طول الوقت الذي نعجز فيه عن حل الصراعات الداخلية أو حالات التوتر، إلى تهديد السلم الدولي. ولذلك، تعتقد فنزويلا أن الإنذار المبكر يجب أن يؤدي دورا حاسم الأهمية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن:

> "الإنذار المبكر شرط لازم لفعالية الدبلوماسية الوقائية". (A/54/1، الفقرة ٦٨)

ولهذا نثق في أن الأمين العام، بكل الحصافة التي يجب أن يهتدي بها في جميع مهامه في هذا الميدان، سيضطلع بمبادرات كلما استنسب ذلك، لكي تتمكن المنظمة بطريقة مناسبة وفي حينها من معالجة الحالات التي تستحق الاهتمام بسبب طابعها الملح أو ما يحتمل أن يترتب عليها من عواقب. وسيسمح الإنذار المبكر للمنظمة بأن تتخذ التدابير اللازمة التي تقوم على أساس الميثاق والتعاون الدولي.

ونحن نعتقد أن أعقد التحديات التي تواجهها المنظمة والدول الأعضاء وأكثرها إلحاحا هي اتقاء أسباب الصراع المسلح، ومنع اندلاعه أو انتشاره، وبصفة خاصة درء عواقبه الإنسانية. ومع أننا لا نرغب في التقليل من أهمية هذه الأعمال وما يكتنفها من صعوبات، فإن مجرد رد الفعل بعد وقوع الفعل لا يفي وحده بالقيم الرفيعة لمنظمتنا. والوقاية هي أفضل سبيل لتوفير الضمانات الضرورية لمبدأي عدم التدخل واحترام السيادة الوطنية. وتعتبر فنزويلا تلك الجهود المبذولة للوقاية، إلزامية لها بوصفها دولة عضوا، وللمنظمة بأسرها أيضا. وحكومتي مستعدة لبذل كل ما تستطيع من إسهام في العمل الوقائي، تماما مثلما فعلت في الماضي من أجل السلام في منطقتنا.

والتقرير السنوي المعروض على الجمعية اليوم إسهام قيّم في بحثنا لجميع المسائل التي عهدت بها الدول الأعضاء إلى منظمتنا. وقد ركزنا في بياننا على موضوع واحد من المواضيع الكثيرة المطروحة علينا، لأننا نعتبر أن لهذا الموضوع أهمية خاصة في هذا المقام. ومع ذلك، فكلها مواضيع متساوية في الأهمية وستكرس حكومتي اهتماما واعتبارا مماثلين لكل موضوع على مدار هذه الدورة للجمعية العامة، مع اهتمام ثابت بالإسهام في تعزيز منظمتنا.

واسمحوا لي في الختام أن أثني على الأمين العام مجددا لإسهامه القيم، وأن أعرب له عن الشكر لقيادته في إدارة شؤون المنظمة في العام الذي يشمله تقريره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.